انعكاسات انضمام مصر إلى التكتلات الاقتصادية على الاقتصاد المصري «البريكس نموذجًا»

د. مروة صلاح الدين فهمي محمود

أستاذ مساعد في الاقتصاد
أكاديمية السادات للعلوم الإدارية
جمهورية مصر العربية

الملخص

شهدت الساحة الدولية خلال العقود الماضية تغيرات جوهرية سياسيًا واقتصاديًا، وأهم معالم هذه التغيرات ظهور التكتلات الاقتصادية الدولية على الساحة بقوة ووضوح. وذلك عقب انهيار المعسكر الشيوعي وهيمنة النظام الرأسمالي واقتصاد السوق على العلاقات الاقتصادية الدولية. وفي هذا الإطار نشأ تكتل «البريكس BRICS»، وأصبح من أبرز التكتلات ذات القوة الاقتصادية والسياسية العالمية. حيث سيطر على حوالي 31,5% من الاقتصاد العالمي، و17% من التجارة العالمية. وكذلك أرسي البريكس مبدأ التعددية القطبية في العلاقات الدولية، وسعى إلى تخفيف هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية على مسار العلاقات الدولية اقتصاديًا وسياسيًا.

ومن المتوقع أن تتضح تلك المكانة البارزة للبريكس بشكل أكبر بعد التوسع وضم المزيد من الدول الأعضاء للتكتل، ليصبح عدد أعضاؤه إحدى عشر عضوًا ابتداءً من يناير 2024. علاوة على توجهات البريكس نحو مزيدًا من التوسع خلال الفترات الزمنية القادمة. ومن المتوقع أن يحصد الاقتصاد المصري العديد من الفرص والمنافع الاقتصادية نتيجة لانضمامه لهذا التكتل، وكذلك مواجهته بعض التحديات التي يجب أخذها في الاعتبار والتغلب عليها.

الكلمات المفتاحية: *التكتلات الاقتصادية، البريكس، مصر، البرازيل، جنوب أفريقيا.*

المقدمة

شهد النظام الاقتصادي العالمي منذ عدة سنوات تحولات بنيوية واسعة النطاق، اتضحت معالمها وتطورت آلياتها بعد انهيار المعسكر الشيوعي وهيمنة النظام الرأسمالي القائم على مفهوم اقتصاد السوق في العلاقات الاقتصادية الدولية. وأفسح هذا المجال لتدعيم الانفتاح الاقتصادي العالمي ونشوء التكتلات الاقتصادية الدولية.

وفي هذا الإطار نشأ تكتل البريكس عام 2009 بعد عدة مفاوضات بدأت عام 2006، بعضوية أربع دول فقط هي الصين وروسيا والهند والبرازيل تحت مسمى «بريك» BRIC، ثم انضمت له جنوب إفريقيا في2010 ليصبح «بريكس» BRICS (O'Neill, 2001). وأصبح البريكس من أكبر التكتلات سياسيًا واقتصاديًا في العالم، حيث يساهم بحوالي 31,5% في الاقتصاد العالمي- مقارنةً بـ 30,7% لمجموعة السبع الصناعية، و17% من التجارة العالمية.

وتبلغ مساحة الدول الأعضاء 27% من مساحة اليابسة في العالم، ويستوعب 42% من إجمالي سكان الأرض. وفي 24 أغسطس 2023 وأثناء القمة رقم 15 للبريكس تم إعلان توسع التكتل، وانضمام 6 دول منها مصر لتصبح عضوًا كامل العضوية في يناير 2024 (Council on Foreign Relation, 2023). وتُعتبر دراسة وتحليل انعكاسات هذا الانضمام محور اهتمام الدراسة الحالة.

* تم استلام البحث في فبراير 2024، وقبل للنشر في مارس 2024، وسيتم نشره في أكتوبر 2024.

© المنظمة العربية للتنمية الإدارية - جامعة الدول العربية، 2024، ص ص 1- 24، (معرف الوثائق الرقمي): DOI: 10.21608/AJA.2024.267719.1584

كل الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور /عبير مجاهد علي مساعدتها ودعمها في إتاحة البيانات الخاصة للبحث.

الدراسات السابقة

يتعرض هذا الجزء لعرض بعض الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع محل الاهتمام.

دراسة (Frans, 1992)، والتي تعرضت للتطور التاريخي لظهور فكرة التعاون الدولي والتجارة الحرة بدايةً من أواخر القرن الثامن عشر على يد «آدم سميث» وتأييده لفكرة إيجابيات التعاون الدولي والتجارة الحرة، وذلك عكس ما نادى به مذهب التجاريين أن المحصلة النهائية للتبادل التجاري الدولي هي صفر. ثم أيد «ريكاردو» الاقتصادي «سميث» في رؤيته. وعرضت الدراسة كذلك تأييد انجلترا لتحرير التجارة تحقيقاً لمصلحتها، ثم تغيير موقفها والتحول نحو السيطرة وتطبيق الحماية أوائل القرن العشرين. وعرضت الدراسة تأييد الولايات المتحدة الأمريكية للتعاون الدولي وحرية التجارة بدايةً من عام 1945 تحقيقاً لمصلحتها، واتفاقية الجات، التي دخلت حيز التنفيذ عام 1948. وأعقب ذلك إنشاء مناطق التجارة الحرة وظهور نظرية الاتحاد الجمركي للاقتصادي «جاكوب فاينر» عام 1950. ولفتت الدراسة الانتباه إلى البُعد السياسي في تكوين مناطق التجارة الحرة وتحرير التجارة.

دراسة (Griffith-Jones, 2014)، والتي استهدفت تحليل دور بنك التنمية الجديد (بنك البريكس)، بهدف تمويل الاستثمارات طويلة الأجل في البنية التحتية والتنمية الأكثر استدامة. كما توثق الورقة حجم الاحتياجات غير الملبّاة في الاقتصادات النامية والناشئة. وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي:

1- نجحت البلدان الناشئة والنامية في زيادة ثقلها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي وفي النمو الاقتصادي العالمي.
2- تراكمت لدى بعض الاقتصادات الناشئة والنامية أصول ضخمة من النقد الأجنبي طويلة الأجل، ويتم استثمار جزء كبير منها في البلدان المتقدمة، مع عوائد منخفضة نسبيًا.
3- إن هدف إنشاء بنك تنمية جديد أن يكون مكملاً وليس بديلاً للمؤسسات المالية القائمة في القطاعين العام والخاص.
4- يتم إنشاء بنك البريكس برأسمال إجمالي قدره 50 مليار دولار أمريكي، يتم دفع 20% أو 10 مليارات دولار أمريكي.

دراسة (De Conti et al., 2021)، وهدفت إلى عرض وتحليل تجربة انضمام البرازيل وجنوب أفريقيا إلى تكتل البريكس، باعتبارهما مثالين لدولتين تواجهان التحديات والمعوقات مثل معظم البلدان النامية. وأهم النتائج هي أن البرازيل لعبت دورًا بارزًا في منطقتها من خلال الاستفادة من قوتها الإقليمية في تعزيز النزعة الإقليمية في أمريكا الجنوبية، تتمتع أجندة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 - والتي تم اعتمادها في عام 2013 - بعلاقات قوية مع بنك التنمية الجديد (بنك البريكس)، والذي سيضع أحكامًا لمساعدة البلدان النامية (خاصة تلك الموجودة في أفريقيا) بالأموال.

دراسة (Chatterjee et al., 2022)، واستعرضت تاريخ نشأة البريكس، ومراحل تطوره ومؤتمراته وأهدافها ونتائجها عبر عقدين من الزمن تقريباً. وعرضت الدراسة الهيكل التنظيمي للبريكس ومؤسساته المالية، والتحولات التي شهدتها الدول الأعضاء مثل مشروعات البنية التحتية، وكذلك محاولات الصين إعادة إنشاء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير عبر أوروبا، آسيا وأفريقيا؛ علاوة على خطة الهند لتطوير 100 مدينة ذكية متصلة بواسطة القطارات السريعة؛ وسعي موسكو إلى إنشاء ما يُعرف بمنطقة الشرق الأقصى الروسي ليصبح بمثابة «جسرًا اقتصاديًا جديدًا» بين أوروبا وآسيا، وخطط البرازيل وجنوب أفريقيا للتوسع في الزراعة الصناعية واسعة النطاق. كما تعرض الدراسة للتغييرات التي شهدتها دول البريكس داخل مؤسساتها المحلية لتتواءم مع متطلبات التكتل.

دراسة (Lotayif, 2023)، وعرضت تطور إنشاء البريكس باعتباره تكتل اقتصادي دولي للبلدان النامية، وجهود التوسع ودعوة المسؤولين الحكوميين من البلدان النامية غير الأعضاء للمشاركة. وأهم الفرص المتوقعة هي:

1- قد يخفف استخدام العملات المحلية في التجارة الضغط السلبي على العملة المصرية، وتعزيز قيمتها..
2- تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري من خلال التفاعل مع الاقتصادات الأكثر تقدماً.
3- زيادة قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الاقتصاد المصري.
4- إمكانية إنشاء عملة جديدة مدعومة بالذهب، لتقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي.
5- إمكانية تأمين السلع الاستراتيجية للسوق المصرية، مثل القمح على سبيل المثال.

دراسة **(ING, 2023)** وتهدف إلى الإجابة على تساؤل هل تؤثر التكتلات الاقتصادية المتزايدة على هيمنة وسيطرة الدولار على الاقتصاد العالمي، خاصةً في ظل تنامي تلك التكتلات وتوسعها ؟ وأهم النتائج هي:

1- شهدت الآونة الأخيرة انخفاضاً في حصة الدولار في احتياطيات البنوك المركزية من العملات الأجنبية.
2- يأتي اليورو في المرتبة الثانية بعد الدولار، ولكن لا تظهر هيمنته إلا في أوروبا.
3- لا يبدو أن الاستخدام المتزايد للعملات البديلة يهدد الدولار، بل فقط يزيد من المنافسة بين العملات الإقليمية.

دراسة (Eid Balbaa, 2023)، وهدفت إلى رصد النتائج الاقتصادية والفرص والتحديات المحتملة لانضمام مصر إلى البريكس. وتناولت الدراسة نشأة البريكس وثقله في الاقتصاد العالمي، وتوصلت الدراسة للعديد من الفرص مثل نقل التكنولوجيا، فتح أسواق جديدة للصادرات خاصةً التي تتمتع فيها مصر بميزة تنافسية مثل المنسوجات والصادرات الزراعية. علاوة على فرص مصر في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي من دول البريكس، والتي قد يترتب عليها ارتفاع معدلات النمو وتوليد فرص العمل وتطوير البنية التحتية المصرية. وعرضت الدراسة أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري، ومنها حاجة مصر إلى تعزيز القدرة التنافسية وتنويع هيكل الصادرات، خاصةً أنه يعتمد بشكل أساسي على قطاعات السياحة والتحويلات. وقد تتعرض مصر إلى اختلال الميزان التجاري إذا لم تتوافق مع متطلبات دول البريكس. وأهمية تعديل مصر لاستراتيجيتها التصديرية وسياستها التجارية لتتناسق مع دول البريكس

الفجوة البحثية

تعرضت الدراسات السابقة - التي تم استعراضها - لموضوعات متباينة متعلقة بالتكامل الاقتصادي وتكتل البريكس، ركز البعض منها على التطور التاريخي لظهور فكرة التعاون الدولي والتجارة الحرة، وهدف البعض الأخر إلى دراسة تكتل البريكس ونشأته ومراحل تطوره ومؤتمراته وأهدافها ونتائجها.

وكذلك اهتم البعض بتحليل انعكاس نشأة البريكس على هيمنة الدولار الأمريكي على الاقتصاد العالمي. أما الدراسة الحالية فهي تهدف لرصد وتحليل أهم انعكاسات انضمام مصر للبريكس رسميًا ابتداءً من يناير2024، في ضوء الوضع الراهن وتجربتي البرازيل وجنوب إفريقيا. وهو موضوع لم يتم التطرق إليه إلا في أضيق الحدود، مثل الدراسة الخامسة والسابعة، وهما دراستان حديثتان أيضا عام 2023.

مشكلة الدراسة

مع بداية تسعينيات القرن الماضي وانهيار الاتحاد السوفيتي السابق ونهاية الحرب الباردة سيطرت الهيمنة الأمريكية والغربية على الاقتصاد العالمي، والتي استمرت لعقود. ويمكن لتكتل البريكس القيام بدور فاعل في مستقبل تحولات الاقتصاد العالمي والحد من تلك الهيمنة، وتحقيق تعدد القطبية الدولية، حيث يتمتع بمزايا كثيرة تؤهله للقيام بهذا الدور لتنوع اقتصادات أعضاءه. فتمتلك البرازيل اقتصادًا يعتمد على الزراعة، بينما تعتبر الهند قوة اقتصادية ناشئة لديها ثروة سكانية شابة كبيرة ومتنامية، أما روسيا فهي مصدر رائد للطاقة، في حين أن الصين قوة عظمى اقتصادياً وتصنيعياً، وكذلك تُعتبر جنوب إفريقيا لاعبًا رئيسياً في صناعة التعدين، وهو ما يعطي البريكس ميزة تنافسية قوية، ويجعله قادرًا على منافسة الولايات المتحدة وحلفائها - مجموعة السبع الكبار- من خلال وضع أسس لنظام اقتصادي دولي جديد متعدد القطبية والتحرر من سيطرة الدولار. كما يسعى البريكس إلى أن يكون منافساً للمؤسسات المالية والسياسية القائمة.

يعاني الاقتصاد المصري من مشكلات عديدة، حيث بلغ العجز التجاري في عام 2022 نحو 36,48 مليار دولار أمريكي، و58,9% من هذا العجز مع دول البريكس بما يعادل 21,5 مليار دولار، علاوة على ارتفاع معدلات التضخم والنقص الحاد في احتياطات العملات الأجنبية وضعف مستوى الأداء الاقتصادي.

ولذلك يُعد انضمام مصر للبريكس خطوة مهمة نحو فض الارتباط بشكل تدريجي بالدولار الأمريكي، وقد ينعكس هذا على الجنيه المصري من عدة جوانب أهمها ارتفاع سعره أمام الدولار، خاصةً في حالة الاتفاق على التصدير بنظام الصفقات المتبادلة، أو بنظام آخر هو العملات المحلية للتبادل مع البريكس. لذلك تسعى الدراسة لرصد وتحليل انعكاسات انضمام مصر للبريكس على المتغيرات الاقتصادية المختلفة.

أهمية الدراسة

تأتى أهمية هذه الورقة البحثية من ضرورة الوقوف على أهمية تكتل البريكس عالميًاً – خصوصًا بعد توسعه وانضمام ست دول جديدة - ودوره في التحولات الاقتصادية الدولية وترسيخ مبدأ التعددية القطبية والخروج من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية على الاقتصاد العالمي. كما تأتي الأهمية من تحليل عضوية مصر في البريكس ومدى إمكانية مساعدة ذلك في علاج كثير من المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد المصري حاليًا، خاصةً مع تداعيات فيروس كوفيد 19 والحرب الروسية الأوكرانية مؤخرًا، ووضع الاستنتاجات والتوصيات في هذا الخصوص للاستفادة بها

هدف الدراسة

تستهدف الدراسة تقديم صورة عامة عن تكتل البريكس ودوره في الاقتصاد العالمي، وانضمام مصر لهذا التكتل، والعلاقات التجارية والاقتصادية بينها وبين دول البريكس. وكذلك عرض وتحليل الدور المتوقع للبريكس عالميًا مع التوسع وانضمام ست دول منها مصر ابتداءً من يناير 2024، وانعكاس هذا الانضمام على المتغيرات الاقتصادية.

فرضية الدراسة

من المتوقع أن يُتيح انضمام مصر لتكتل البريكس فرصًا كبيرة لمعالجة مشكلاتها الاقتصادية، ووضعها على خريطة الاقتصاد العالمي كفاعل مهم. علاوة على فتح أفاق إنتاجية وتسويقية واستثمارية عالمية جديدة أمام الاقتصاد المصري.

منهج الدراسة

يمكن تحقيق أهداف الدراسة وفروضها من خلال المنهج الاستقرائي والاستنباطي، وباستخدام الأدوات الوصفية والتحليلية، لاستعراض وتحليل تكتل البريكس وتوسعه ودوره في الاقتصاد العالمي، وانعكاسات انضمام مصر لهذا التكتل على الاقتصاد وتخفيف حدة مشكلاته، خاصة مع توسع البريكس واعتباره قوة عالمية مؤثرة، ذات تأثير اقتصادي وسياسي. وتتكون الدراسة من الأقسام التالية بخلاف المقدمة والخاتمة (النتائج والتوصيات):

1- الإطار النظري والمفاهيمي للتكامل والتكتلات الاقتصادية.
2- مصر وتكتل البريكس.
3- رؤية مستقبلية لانعكاسات انضمام مصر للبريكس (الفرص – التحديات).

الإطار النظري والمفاهيمي للتكامل والتكتلات الاقتصادية

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى الاهتمام بالتعاون الاقتصادي والعلاقات الدولية منذ نشأة علم الاقتصاد حتى يومنا..

أولاً - مفهوم التعاون والتكامل والتكتلات

يعرض هذا الجزء للتطور التاريخي للمفهوم، ثم ماهيته وفقاً للمؤسسات الدولية.

أ- **التطور التاريخي لمفهوم التعاون والتكتلات الاقتصادية:**

ظهرت فكرة العلاقات الدولية والتعاون والتبادل التجاري بين الدول - لأول مرة في التاريخ الاقتصادي– على يد «آدم سميث»، حيث رصد في كتابه ثروة الأمم في 1776 إيجابيات هذا التعاون. ونال رأي سميث تأييد انجلترا لتحرير التجارة تحقيقاً لمصلحتها، ثم سحبت هذا التأييد أوائل القرن العشرين (Viner, 1950). وأيد «ديفيد ريكاردو» «سميث» في رؤيته في كتابه «مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب»عام 1817 (Siddiqui, 2018). وأعقبه الكلاسيكيون الجدد في هذا التأييد (Leamer, 1995). وسادت الأفكار الكلاسيكية في العلاقات الدولية في القرنين الثامن والتاسع عشر، إلى أن شهد الاقتصاد العالمي الأزمة المالية العالمية في ثلاثينيات القرن العشرين، وفي هذا الإطار أشار «كينز» إلى أن اعتناق مبدأ التجارة الحرة الذي ساد قبل الأزمة كان في مصلحة الإمبراطورية البريطانية، وأكد على أهمية تغيير الهياكل الاقتصادية ومراجعة الأفكار الكلاسيكية بشكل عام، بما في ذلك ما يتعلق بالعلاقات الدولية وتحرير التجارة والتعاون الدولي (Keynes, 1933). وبانتهاء الحرب العالمية الثانية تحول موقف الولايات المتحدة الأمريكية لتأييد تحرير التجارة، حيث أن التجارة الحرة تصب في مصلحتها بشكل كبير. وفي هذا الإطار ظهرت اتفاقية « الجات GATT « بين 23 دولة، وخرجت إلى حيز التنفيذ عام 1948، وأهم أهدافها تحرير التجارة العالمية من الإجراءات الحمائية (Fulda, 1971).

وظهر ما يُعرف ب «قانون فاينر» عام 1950،أو نظرية الاتحاد الجمركي لـ «جاكوب فاينر». وأوضحت أن اكتساب المزايا لدول الاتحاد ناتج عن أثرين متضادين هما **خلق التجارة وتحويل التجارة**. وتنتج الآثار الإيجابية نتيجة خلق التجارة وزيادة حركة التجارة البينية بين الأعضاء وإزالة الحواجز الجمركية وتحويل الموارد، لإنتاج سلع تتمتع فيها الدولة بالميزة النسبية. وتنتج النتائج السلبية من تحويل التجارة لفرض دول الاتحاد الإجراءات الحمائية وإنتاج السلع محليًا بتكلفة أعلى وأقل كفاءة. ويرى « فاينر» أن الأثر الإيجابي يفوق الأثر السلبي، ولذلك تنتشر المزايا لدول الاتحاد وخارجه (Viner, 1950).

كما أوضح الاقتصادي «بيلا بالاسا» أن نظريات التكامل الاقتصادي التي تناولت الاتحاد الجمركي ركزت على الدول الصناعية بشكل كبير، ولا تنطبق على حالة البلدان النامية إلا في أضيق الحدود (Balassa, 1965). وأعقب ذلك إجراء العديد من التطورات على النظرية التقليدية للتكامل الاقتصادي (Lipsey, 1960).

ب- **التعاون والتكامل الاقتصادي:**

يُشير مفهوم التعاون الاقتصادي إلى العلاقة التعاقدية بين جميع دول العالم، لتقليل التمييز بينها مع الاحتفاظ بالسمات الأساسية لكل دولة. أما التكامل الاقتصادي فهو تطور علاقة التعاون وإزالة الحواجز لتكوين كيان اقتصادي موحد للدول المتعاونة(Andrei, 2012).وعرّف الاقتصادي «بيلا بالاسا Béla Balassa» التكامل الاقتصادي بأنه «عملية إلغاء تام للحواجز الجمركية بين وحدات اقتصادية قومية مختلفة»(Balassa, 1962).

1- **مقومات التكامل الاقتصادي:** يعتمد قيام التكامل الاقتصادي ونجاحه على عدة مقومات هي (Andrei, 2012):
- توفر الموارد الطبيعية، ففي حالة عدم توفرها تسعى الدول للتكامل مع غيرها من الدول الغنية بتلك الموارد.
- توفر عناصر الإنتاج، خاصة عنصر العمل الفني الماهر لأهميته بالنسبة إلى العملية الإنتاجية وتحقيق الكفاءة
- وفر البنية الأساسية، مثل الطرق ووسائل النقل والاتصال وغيرها.
- تنسيق السياسات القومية الاقتصادية بين الدول الأعضاء مثل التعريفة الجمركية والسياسة التجارية.
- أن يكون التكامل بين الدول ذات الهياكل المتجانسة والقابلة للتكامل،

2- **أهداف التكامل الاقتصادي:** تهدف الدول المختلفة المتقدمة منها والنامية لتحقيق ما يلي (Picinc, 2018):
- تحقيق وفورات الإنتاج الكبير، وتزداد أهمية ذلك بالنسبة لمستقبل التصنيع بالبلدان النامية.
- توفير متطلبات عملية التنمية الاقتصادية، حيث ينتج خلق فرص جديدة، والاستثمار والدخل والتشغيل.
- حماية الدول الأعضاء من خطر الأزمات والتقلبات العالمية، بسبب تنويع الإنتاج وتقليل الاعتماد على الخارج.

ثانيًا - مراحل وأشكال التعاون الاقتصادي.. تتعدد أشكال التعاون الاقتصادي وهي:

أ- اتفاقية التجارة التفضيلية Preferential Trade Agreement: يتم منح الدول المشاركة حقًا تفضيليًا للدخول إلى منتجات معينة، عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية على عدد متفق عليه من خطوط التعريفة وليس إلغائها تماماً، مع الاحتفاظ بقائمة المنتجات التي وافق الشركاء عليها(Chauffour et al., 2011).

ب- منطقة التجارة الحرة Free Trade Zone: تتم باتفاق دولتين أو أكثر على التخفيض أو الإلغاء التدريجي للحواجز والقيود الجمركية وغير الجمركية. وتلتزم كل دولة بتخفيض القيود على الواردات القادمة من الدول الأطراف المتعاقدة الأخرى أو بعضها أو إلغائها. وللعضو الحق في فرض الرسوم الجمركية على ما تستورده من الدول الأخرى غير الأعضاء. مثل منطقة التجارة الحرة لدول أميركا الشمالية (نافتا)(Zhou, Su, 2021).

ج- الاتحاد النقدي (اتحاد العملة): هو اشتراك مجموعتان أو أكثر في عملة مشتركة، أو ربط أسعار الصرف بها بنفس العملة المرجعية للحفاظ على قيمة أموالهم. بهدف تنسيق النشاط الاقتصادي والسياسة النقدية. ويرجع ظهور الاتحادات النقدية إلى أوائل القرن التاسع عشر مثل الاتحاد الألماني (Hagan, Bredenkamp, 2018).

د- الاتحاد الجمركي: هو التزام دولتين أو أكثر بتخفيض جميع العقبات والقيود الجمركية وغير الجمركية على الواردات فيما بينها أو إلغائها، مثل مناطق التجارة الحرة، ويلتزم الأعضاء بإقامة نوع من الحماية التجارية المشتركة تجاه الدول الأخرى بإقامة منطقة جمركية واحدة ذات تعريفة موحدة مشتركة للتعامل مع غيرها من الدول. ومن أمثلتها الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي (Lipsey, 1960).

هـ- السوق المشتركة: حيث تتفق الدول الأعضاء على إزالة جميع القيود الجمركية وغير الجمركية وإقامة حماية مشتركة لمنتجاتها بتوحيد التعريفة الجمركية مع الدول غير الأعضاء. وكذلك تحرير التجارة الخارجية وإزالة القيود التي تُعوق انتقال عناصر الإنتاج، ومن أمثلتها السوق الأوربية المشتركة، السوق العربية المشتركة (Chilangazi et al., 2023).

و- الاتحاد الاقتصادي الدولي: تُلغى جميع القيود المفروضة على تبادل السلع وانتقال عناصر الإنتاج بين الأعضاء، وتندمج الأسواق الوطنية ضمن سوق واحدة تتجانس فيها شروط الإنتاج والاستثمارات، وتحقيق حد أدنى من تنسيق السياسات الاقتصادية. وتتفق الدول على تحويل جميع اختصاصاتها تقريباً في المجالات التجارية والمالية والنقدية لمصلحة مؤسسات الاتحاد. ومن أمثلتها الاتحاد الأوروبي (Chilangazi et al., 2023).

ز- الاتحاد الاقتصادي والنقدي: هو مزيج من السوق المشتركة والاتحاد الجمركي والاتحاد النقدي، مثل الاتحاد الاقتصادي والنقدي بين الأعضاء السبع والعشرين في الاتحاد الأوربي (Dabrowsk, 2019).

ح- التكامل الاقتصادي (الكامل) التام: يُعتبر المرحلة النهائية من التكامل الاقتصادي، ويتسم بتوحيد السياسات الاقتصادية، حيث لا تملك الوحدات المتكاملة أي سيطرة على تلك السياسات. توجد أيضًا سياسة تجارية ونقدية ومالية مشتركة وعملة واحدة، وكذلك مزايا مماثلة لجميع الدول الأعضاء (Balassa, 1974).

ثالثاً - التكتلات الاقتصادية:

يسعى هذا الجزء إلى عرض مفهوم التكتلات الاقتصادية وأهم الأمثلة..

أ- **نشأة ومفهوم التكتلات الاقتصادية:**

نشأ أول تكتل في الولايات الألمانية قبل وحدة ألمانيا، (عوض الله، 1999). ويعود ظهور التكتلات كتجربة اقتصادية لبداية القرن العشرين، وسعت الدول المتقدمة والنامية لتحرير التجارة وتحقيق المكاسب الاقتصادية (Fran-kel, 1995). فالتكتلات هي تعاون بين الدول والتكامل في الإنتاج، ووسيلة فعالة لمواجهة الاقتصادات الأخرى القوية (Edward et al., 2000).

ب- **أهداف التكتلات الاقتصادية الدولية:**

تهدف التكتلات لعدة أهداف هي (Edward et al., 2000): تحقيق مزايا الإنتاج الكبير ووفورات الحجم، نتيجة للتوجيه الأمثل للموارد والاستثمارات خلال التكتلات الاقتصادية؛وحرية تدفق السلع ورأس المال والعمل من دولة إلى أخرى من خلال إزالة المعوقات التي تحول دون تحقيق ذلك.

ج- **أهم التكتلات الاقتصادية الدولية:**

تنتشر حالياً التكتلات الاقتصادية على الساحة الدولية، ومن أمثلتها:

- الاتحاد الأوروبي European Union (European Union, 2018): من أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم، ويضم 27 دولة بعد خروج بريطانيا في 2020. وعدد سكانه 447,9 مليون نسمة عام 2022 (World Bank, WDI).
- التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية (النافتا): يضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، وهي دول متباينة اقتصادياً واجتماعياً. ويعتبر هذا التكتل من أكبر الأسواق العالمية (Villarreal et al., 2017).
- **تكتل دول البريكس:** هو أحد التكتلات الاقتصادية الموجودة على الساحة الدولية، وهو محل اهتمام الدراسة الحالية، حيث يتم التعرض له تفصيلياً في الأجزاء التالية.

رابعًا - نظريات التعاون والتكامل الاقتصادي:

تناولت النظرية الاقتصادية ظاهرة العلاقات الاقتصادية وأهمها:

أ- **نظرية الاقتصادي «فاينر» Viner:**

قدم الاقتصادي «فاينر» في كتابه « قضية الاتحاد الجمركي» عام 1950 أساسًا نظريًا للمكاسب والنتائج المترتبة على التعاون التجاري، وشرح الآثار النظرية للتكامل الاقتصادي التي تتركز في مفهومين هما خلق (إنشاء) التجارة وتحويل التجارة.

ويُشير خلق التجارة إلى استبدال الإنتاج المحلي المرتفع التكلفة نسبياً بواردات أقل تكلفةً من الدولة الشريك في التكامل، ويُشير تحويل التجارة إلى تحول وانتقال الواردات من الدولة الأكثر كفاءة في باقي دول العالم إلى دولة أخرى شريك في التجارة (حتى وإن كانت أقل كفاءة). ويحدث الأثر الإيجابي في حالة تفوق أثر خلق التجارة على أثر تحويل التجارة. أي أن الاتحادات الجمركية يجب أن تكون بين دول كبيرة واقتصادات قوية، مع توفير الحماية للصناعات بما يضمن الحد من الأثر السلبي الناتج عن تحويل التجارة (Viner, 1950).

ب- **نظريات التحليل الديناميكي المقارن للتكامل الاقتصادي:**

يمكن اعتبار الاقتصاديين Balassa وCooper وMassell أول من تناول الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي بالتحليل. والمقصود بالآثار الديناميكية للتكامل التغير التكنولوجي والعمل في إطار اقتصادات واسعة النطاق، وكذلك نمو الإنتاجية وتقليل المخاطر وعدم اليقين. ويترتب على التكامل زيادة الاستثمار نتيجة العمل في سوق أكبر وعائد متوقع أعلى على الاستثمار، وتقليل المخاطر وعدم اليقين من خلال تمكين الشركات من خفض تكاليفها نتيجة لزيادة وفورات الحجم وزيادة عدد المستهلكين (Balassa, 1962).

ج- **نظريات التكامل الاقتصادي للبلدان النامية:**

أشار العديد من الاقتصاديين مثل (C. A. Cooper & B. F. Massell, 1965) إلى أن تحليل «فاينر» صعب تطبيقه على البلدان النامية وأن الدول الصناعية الكبرى تحتاج فقط تعديلات هامشية نسبية في أنماط الإنتاج والاستهلاك لتحقيق المكاسب، ولا ينطبق ذلك على البلدان النامية بسبب:

- **الإنتاج والعمالة والإنتاجية:** تواجه البلدان النامية عدة مشكلات منها الإنتاجية المنخفضة وانتشار البطالة. لذلك يجب ألا يقتصر تحليل تأثير التكامل الاقتصادي بين البلدان النامية على متغيرات الإنتاج والاستهلاك فقط، بل يجب أن يمتد التحليل ليشمل العمالة؛ الإنتاجية؛ الدخل (Cooper & Massell, 1965).
- **التنمية والتطوير:** أشار بعض الاقتصاديين (Andic et al., 1972) أيضا إلى أهمية أن يُنظر للتكامل الاقتصادي باعتباره نهجًا لتحقيق التنمية الاقتصادية والتطوير، والتركيز على تحقيق النمو السريع على المدى الطويل.
- **تغيير نمط التجارة:** أوضح بعض الاقتصاديين أن معظم واردات البلدان النامية من الدول المتقدمة تتركز في السلع الرأسمالية، وينبغي أن يكون هدف التكامل للدول النامية هو تغيير نمط التجارة وليس تخفيضها (Mikesell, 1965).
- **تنسيق السياسات:** ركز الاقتصادي (Shams, 2003) على أهمية التنسيق بين سياسات الاقتصاد الكلي في البلدان النامية الأعضاء في التكامل، حتى لا يكون عائقاً أمام تحقيق معدلات النمو المرتفعة. ومثال لذلك السوق المشتركة لدول المخروط الجنوبي، حيث تفتقر الدولتان الأكثر أهمية وتأثيراً في التكتل «البرازيل والأرجنتين» إلى التنسيق على مستوى سياسات الاقتصاد الكلي، خاصةً في سياسات سعر الصرف. رغم إنهما تحققان العديد من المزايا.

وبذلك يمكن اعتبار التوجه العالمي نحو التعاون والتكامل الاقتصادي الدوليين والنزعة لتكوين التكتلات الاقتصادية من التوجهات القديمة والتي تعود جذورها إلى القرن الثامن عشر. والتي اتخذت أشكالاً عديدة متدرجة نحو التكامل التام.

مصر وتكتل البريكس

يستهدف هذا الجزء عرض وتحليل تكتل البريكس، وعضوية مصر في التكتل.

أولاً - تكتل البريكس (النشأة– التطورات–الوزن النسبي لدول التكتل في الاقتصاد العالمي)

تكتل البريكس هو أحد التكتلات الاقتصادية الموجودة على الساحة الدولية، تأسس عام 2006. ويبلغ عدد سكانه 3,2 مليار نسمة تقريبًا، أي حوالي 40,2% من إجمالي سكان العالم. كما تبلغ مساحة الدول الأعضاء به أكثر من 27% من مساحة اليابس في العالم، ويعبر الجدول رقم (1) عن ذلك.

أ- **نشأة وتطور البريكس:**

قدم الاقتصادي «جيم أونيل» فكرة إنشاء تكتل البريكس لأول مرة عام 2001، من خلال دراسة بعنوان «بناء اقتصادات عالمية أفضل لدول بريكس Building Better Global Economic BRICs» (O'Neill, 2001). وأوضح أن البرازيل والهند وروسيا والصين (بريك BRIC) هي بلدانًا نامية، تتوسع بسرعة فائقة لتصبح قوة اقتصادية عالمية متقدمة، بشكل يفوق مجموعة الدول السبع الصناعية. وبالفعل شهدت اقتصادات دول البريك تغيرات هيكلية رئيسية، وكانت مصدرًا لتنبؤات الاقتصادي «أونيل». حيث اتبعت البرازيل عام 1980 خطة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. كما نفذت الهند حزمة من الإصلاحات الاقتصادية الكبرى أوائل التسعينيات، بينما طبقت روسيا استراتيجيات فعالة لاستعادة الرخاء الاقتصادي. وأيضا استطاعت الصين الخروج من الأزمة الاقتصادية (Singh & Dube, 2013).**والمراحل هي:**

- **المرحلة الأولى و انضمام جنوب أفريقيا:** عُقِد الاجتماع الوزاري الأوَّل لدول التكتل في سبتمبر 2006، واقترحه الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين»، وشارك فيه وزراء خارجية روسيا والصين والبرازيل ووزير الدفاع الهندي. وتم اجتماع قادة الصين والهند وروسيا عام 2008. وعُقدت بعد ذلك في روسيا عام 2009 أول قمة لمجموعة البريك، ثم انضمت دولة جنوب أفريقيا للتكتل رسميًا في 24 ديسمبر عام 2010، وتم تعديل الاسم إلى (بريكس BRICS) (Durokifa et al., 2018).
- **تشكيل المنتدى الرسمي للبريكس:** شُكل رسميًا عام 2011، باعتباره منظمة دولية مستقلة (Marino, 2014).

ب- **المؤسسات المالية للبريكس: يتكون البريكس من مجموعة مؤسسات مالية هي:**

1- بنك التنمية الجديد: تم تأسيسه عام 2015 بقيمة رأس مال 50 مليار دولار أمريكي، ويبلغ رأس المال المصرح به للبنك 100 مليار دولار، مع السماح للدول الغير أعضاء بالاكتتاب. ويتكون البنك من مجلس محافظين، ومجلس إدارة، ورئيس ونواب للرئيس. بخلاف الضباط والموظفين. وتم إنشاء البنك لتحقيق عدة أهداف هي (Griffith-Jones, 2014) هي دعم التنمية المستدامة وتحقيق التعاون والتكامل عبر الاستثمار في البنية التحتية وقطاعات الطاقة والنقل والمياه.

2- صندوق الترتيبات الاحتياطية CRA: تأسس عام 2015، وتشكل الأساس القانوني له من خلال معاهدة تأسيس ترتيب احتياطي البريكس، وتم التوقيع في البرازيل عام 2014. واتفق الأعضاء على تخصيص 100 مليار دولار أمريكي تساهم فيها الصين بـ41 مليار دولار وجنوب إفريقيا بنصف مليار دولار، وباقي القيمة توزع بالتساوي بين بقية الدول. ويتكون الهيكل من مجلس محافظي CRA ومجلس الإدارة ولجنة قائمة. وتتبلور أهم أهداف الصندوق فيما يلي (ASPIRE IAS, 2021):

- وضع ترتيبات لاحتياطي ذاتي الإدارة للحد من ضغوط ميزان المدفوعات قصيرة الأجل، وتعزيز الاستقرار المالي.
- مساعدة الدول الأعضاء على تجنّب ضغوط السيولة على المدى القصير، وتشجيع التعاون بين الأعضاء.
- **الأهمية الاقتصادية للبريكس:** يُعتبر تكتل البريكس حاليًا أحد أهم التكتلات الاقتصادية. ويتضح ذلك مما يلي:

الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس: يعرض الجدول رقم (2) مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس.

جدول رقم (1)
عدد سكان ومساحة دول البريكس

	عدد السكان (مليار نسمة) (1)	المساحة (مليون كم مربع) (2)
الصين	1,41	9,597
الهند	1,42	3,287
روسيا	0,143	17,98
البرازيل	0,215	8,51
جنوب أفريقيا	0,020	1,22
إجمالي البريكس	3,208	39,71
إجمالي العالم	7,95	148,42
النسبة من العالم	40,03	26,07

المصدر: العمود (1) Population of WORLD 2022 - PopulationPyramid.net
العمود (2) https://www.worldatlas.com, Countries By Area/

جدول رقم (2)
مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي وفقًا
(لتعادل القوة الشرائية PPP) لدول البريكس2022

	الناتج المحلي الإجمالي (تريليون دولار)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي%	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(بالألف دولار)
الصين	30,3	3	21,4
الهند	11,8	7	8,3
روسيا	5,3	2,1	36,4
البرازيل	3,8	2,9	17,8
جنوب أفريقيا	0.952	2	15,9

Source: W0rld Bank, World Development Indicators | DataBank, https://databank.worldbank.org/

وتشير بيانات الجدول إلى أن دول تكتل البريكس تتمتع بمعدلات نمو مرتفعة عالمياً عام 2022، حيث حققت الصين ناتج محلي إجمالي (مقومًا بالقوة الشرائية) يتخطى 30 تريليون دولار، ومعدل نمو 3%. وتليها الهند التي حققت ناتج محلي إجمالي (مقومًا بالقوة الشرائية) قارب 12تريليون دولار، إلا أنها تخطت معدل النمو في الصين ليسجل 7%. تأتي بعد ذلك دول روسيا والبرازيل وجنوب أفريقيا والتي حققت معدلات نمو 2,1% و 2,9% و 2% على الترتيب.

- **مؤشرات الاستثمار والادخار والاحتياطي الأجنبي والصادرات والواردات لدول البريكس**

أما بالنسبة لمؤشرات الاستثمار والادخار والاحتياطي الأجنبي يُعبر الجدول رقم (3) عن استحواذ دول البريكس على أرصدة كبيرة من احتياطي النقد الأجنبي[1] (باعتباره معيارًا لقياس قوة الدولة)، تسيطر الصين وحدها على 3,3 تريليون دولار، تليها روسيا والهند بحوالي 581 و567 مليار دولار على الترتيب. وتوضح مؤشرات الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أن جنوب أفريقيا سجلت أعلى نسبة بلغت 33,4% و31,5% على الترتيب. أما بالنسبة لقيمة صادرات السلع والخدمات بالدولار سجلت الصين أعلى قيمة وهى 3,7 تريليون دولار تليها الهند وروسيا.

جدول رقم (3)

مؤشرات الاستثمار والادخار والاحتياطي الأجنبي والصادرات والواردات لدول البريكس (2022)

	نسبة الادخار من الناتج المحلي الإجمالي%	الاحتياطي الأجنبي بالتريليون دولار	صادرات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)	واردات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)	صافي التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)	صافي التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)	صادرات السلع والخدمات (ميزان المدفوعات بالأسعار الجارية للدولار) تريليون دولار
الصين	**46,1**	3,3	20,7	17,5	1	0,8	3,7
الهند	29	567 .0	22,4	26,9	1,5	0,4	0,767
روسيا	34	581 .-	28,2	15	(1,8)	(0,6)	0,639
البرازيل	20,4	324 .0	20	19,3	4,8	1,6	0,379
جنوب أفريقيا	17,3	0.060	33,4	31,5	2,3	0,5	0.136

Source: World Development Indicators, https://databank.worldbank.org/ | Data Bank,

- **العلاقات الاقتصادية البينية لدول البريكس**

توضح بيانات جدول رقم (4) نمو التجارة البينية بين الأعضاء. وبلغ معدل النمو 46% خلال. وسجل حجم التداول حوالي 422 مليار دولار أمريكي في 2022 (Silk Road Briefing, 2023).

جدول رقم (4)

التجارة البينية بين دول البريكس 2022 (مليار دولار)

	الصين	الهند	روسيا	البرازيل	جنوب أفريقيا
الصين		135,98	190	165	56,7
الهند	153,98		45	9,72	20
روسيا	190	45		10	1,3
البرازيل	165	9,72	10		2,3
جنوب أفريقيا	56,7	20	1,3	2,3	

المصدر: تم تصميمه بواسطة الباحث اعتماداً على Devonshire-Ellis ,Ch.,et al,(2023), " Intra-BRICS Trade and Analysis 2023", Silk Road Briefing

أ- **التجارة البينية بين الصين ودول البريكس**

انتعش الاقتصاد الصيني مؤخراً في غالبية المؤشرات الاقتصادية مُعلناً التعافي الاقتصادي بعد أزمة «كوفيد 19»، وأظهرت مؤشرات النصف الأول من عام 2023 نموًا ملحوظًا في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وسجل 6,6%، وزادت التجارة الخارجية للصين مع دول البريكس الأخرى بنسبة 12,1% خلال نفس الفترة (Devonshire et al., 2023).

وشكّلت المنتجات الميكانيكية والكهربائية والسلع كثيفة العمالة حوالي 69,7% من الصادرات الصينية إلى أعضاء البريكس، وتمثل منتجات الطاقة والزراعة والتعدين حوالي 76,3% من إجمالي قيمة واردات الصين من دول البريكس. ويمكننا اعتبار التجارة بين الصين ودول البريكس الأخرى متكاملة إلى حد كبير (Devonshire et al., 2023).

ب- **التجارة البينية بين الهند ودول البريكس**

حقق الاقتصاد الهندي مؤخراً تقدماً ملحوظاً (الاقتصاد الخامس عالميًا) بمعدل نمو قدره 7,2% في العام المالي 2023/2022، بعد اتخاذه العديد من المبادرات لتعزيز الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي السريع وتحفيز الصادرات،

(1)احتياطيات النقد الأجنبي هي العملات الأجنبية التي يحتفظ بها البنك المركزي للدولة، ويُطلق عليها أيضا احتياطيات العملات الأجنبية.

بهدف التعافي من أزمة كوفيد 19 (Devonshire et al., 2023). وركزت استراتيجية الهند في التنمية على كافة القطاعات، واهتمت بقطاع الخدمات وتنفيذ الإصلاحات، وزيادة الإنتاج الصناعي وصادراته، وتطبيق السياسة الخارجية المناسبة، والتركيز على قطاع تكنولوجيا المعلومات، وزيادة الاستهلاك والاستثمار الخاص، والاستفادة من الموارد المتاحة، وزيادة احتياطيات النقد الأجنبي. واتخذت العديد من التدابير لتعزيز التجارة. وسجلت قيمة التجارة البينية بين الهند ودول البريكس 100 مليار دولار عام 2022. ويعبر الجدول رقم (4) عن معالم التجارة البينية بين الهند ودول البريكس، وتتركز صادراتها في خام الحديد، والنفط المكرر، والألمنيوم الخام والمبيدات الحشرية والأدوية المعبأة، أما الواردات هي النفط الخام وزيت فول الصويا والذهب والمنتجات الغذائية وتحقق الهند إلى حد ما توازناً في التبادل التجاري بينها وبين دول البريكس باستثناء الصين وجنوب أفريقيا (Devonshire et al., 2023).

ج- **التجارة البينية بين روسيا ودول البريكس**

تُعد روسيا مصدراً مهماً لموارد النفط والغاز الطبيعي في العالم، بجانب المعادن والمنتجات الغذائية والأخشاب. وبرغم صراعها مع أوكرانيا مؤخراً، إلا أنها سارعت باتخاذ كافة الإجراءات وتطبيق السياسات حتى تكيف الاقتصاد بشكل جيد مع العقوبات المفروضة عليه منذ 2022. لذلك توقع صندوق النقد الدولي تحقيق الاقتصاد الروسي معدل نمو قدره 4,9% نهاية عام 2023. وتُعتبر مصدرًا رئيسيًا للطاقة لدول التكتل، لكون البريكس مجموعة متعطشة للطاقة إلى حد كبير. ويُعبر الجدول رقم (4) عن أن روسيا اللاعب التجاري الأكثر نشاطًا داخل البريكس - باستثناء الصين - ويبلغ حجم مبيعاتها 164 مليار دولار أمريكي. وتتركز الصادرات الروسية في الفحم والنفط الخام والغاز والأسمدة والحبوب، أما الواردات فتتكون من اللحوم والجبن والنبيذ والقهوة والمنتجات الزراعية (Devonshire et al., 2023).

د- **التجارة البينية بين البرازيل ودول البريكس**

تتركز التجارة الخارجية للبرازيل ودول البريكس مع الصين والهند، وتُعتبر البرازيل حلقة الوصل بين البريكس وتجمع «المركيسور. ويوضح الجدول رقم (4) حركة التجارة البينية بين البرازيل ودول البريكس. وتتكون الصادرات البرازيلية من اللحوم والجبن والنبيذ والقهوة وزيت فول الصويا، أما الواردات فهي النفط المكرر والمبيدات الحشرية والأدوية المعبأة والآلات المكتبية، والهواتف الذكية (Devonshire et al., 2023).

هـ- **التجارة البينية بين جنوب أفريقيا ودول البريكس**

يواجه اقتصاد جنوب أفريقيا العديد من التحديات ترتب عليها انخفاض معدل النمو الاقتصادي إلى 2% عام 2022، مقارنةً ب 4,9% عام 2021. وتواجه أيضًا العديد من التحديات الاجتماعية. كما سجلت معدلات الفقر والبطالة 30%، 32,7% على الترتيب عام 2022. ورغم ذلك تُعتبر جنوب أفريقيا شريكًا إقليميًا مهمًا للبريكس في القارة الإفريقية، حيث تساعد على فتح السوق الأفريقية لدول التكتل، وتعزيز المصالح الأفريقية من ناحية أخرى. وتدعم جنوب أفريقيا توسع البريكس، وتمكنت بالفعل من زيادة تدفقها التجاري مع دول التكتل وخاصة الصين. كما تتزايد الصادرات إلى دول البريكس الأخرى ويتضح ذلك من الجدول رقم (4). وتتركز صادرات جنوب أفريقيا لدول البريكس في النبيذ، والذهب، والماس، وخام الحديد، و الألمنيوم الخام. بينما تستورد الحبوب؛ النفط المكرر، والسيارات، والسفن (Devonshire et al., 2023).

- **تحديات البريكس**

هناك العديد من التحديات التي تواجه التكتل وقد تعرقل تحقيق تلك الأهداف منها (Darnal et al., 2023):

أ- تخوف الأعضاء من نفوذ وقيادة الصين للتكتل وتحديد توجهاته وفقاً لمساعيها.

ب- اختلاف الأنظمة السياسية المطبقة في الدول الأعضاء، فالصين دولة ذات نظام سياسي قائم على حزب سياسي واحد، أما روسيا تعتمد على النظام المركزي بدرجة كبيرة. في حين يمكن اعتبار البرازيل والهند دولاً ديمقراطية إلى حد كبير.

ج- تفاوت مستويات التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء، وكذلك الاختلاف في الموارد المتاحة والاتجاهات الديموغرافية

د- افتقاد الدول الأعضاء وجود مبادئ أيديولوجية موحدة ورؤية مشتركة للنظام الدولي.

مستقبل وتوسع تكتل البريكس

أعلنت وزيرة العلاقات الدولية والتعاون في جنوب أفريقيا «ناليدي باندور» في أغسطس 2023 إعلان قادة 23 دولة رسميًا عن رغبتهم في الانضمام إلى البريكس، وهى الجزائر، والأرجنتين، وبنغلاديش، والبحرين، وبيلاروسيا، وبوليفيا، وكوبا، ومصر، وإثيوبيا، وهندوراس، وإندونيسيا، وإيران، وكازاخستان، والكويت، والمغرب، ونيجيريا، وفلسطين، والسعودية، والسنغال، وتايلاند، والإمارات، وفنزويلا، وفيتنام (Telesur, 2023). وفي 24 أغسطس 2023 اعلن «سيريل رامافوسا» رئيس جنوب أفريقيا في القمة الخامسة عشر انضمام الأرجنتين ومصر وإثيوبيا وإيران والسعودية والإمارات لتكتل البريكس، ليصبحوا أعضاءً كاملي العضوية في التكتل، اعتبارًا من يناير 2024، ليصل عدد الأعضاء إلى 11 عضوا.

وأهم النتائج المتوقعة من هذا التوسع هي (Upadhyay, 2023):

أ- من المتوقع أن يمثل حجم اقتصاد البريكس- بعد التوسع – 29% من حجم الاقتصاد العالمي، مقارنةً ب 26% قبله.

ب- سيصبح عدد سكان دول المجموعة أكثر من ثلاثة مليارات و670 مليون نسمة، بنسبة 46% من سكان العالم.

ج- تسعى دول البريكس إلى توسعة نشاطاتها الاقتصادية لمواجهة هيمنة الدولار الأميركي. حيث تسيطر على 17% من التجارة العالمية. وتركز سياسة التكتل بشكل أساسي على التوسع في استخدام العملات المحلية في التجارة البينية.

د- يضيف انضمام المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة إلى البريكس قوى نفطية وطاقة إنتاجية عالية، وحجم الإنتاج اليومي 10 ملايين برميل من النفط لروسيا والسعودية تقريباً، وحوالي ثلاثة ملايين برميل بالنسبة للإمارات.

هـ- تُعتبر المملكة العربية السعودية وإيران دولتان متنافستان في الشرق الأوسط، ويستلزم ذلك وجود توازن دقيق داخل التكتل الجديد، لإحداث التناسق وعدم التعارض.

و- يواجه التكتل بأعضائه الجدد التحديات بسبب موقف الصين المناهض للغرب، وعلاقات إيران المتوترة مع الولايات المتحدة وكذلك المملكة العربية السعودية والهند والأرجنتين، والتحالف التقليدي لإثيوبيا مع الولايات المتحدة.

ز- توفير الدعم المالي لدول البريكس لتنمية البنية التحتية، من خلال تقديم بنك التنمية الجديد القروض.

ح- توسيع واستخدام العملات المحلية. حيث تؤيد دول البريكس التداول بالعملات المحلية (مقايضة العملات.

ط- قد تتفوق مجموعة البريكس على مجموعة السبع (G 7)، حيث أن إضافة ست دول جديدة يجعل البريكس التحالف الأكثر قوة اقتصاديًا في العالم، وهو ما قد يعتبره الغرب ليس فقط تهديدًا اقتصاديًا، بل تحديًا لهيمنته السياسية العالمية.

ي- يُعد تكتل البريكس بهذا الشكل أول محاولة جادة لخلق قطبية متعددة، يعيد التوازن للعالم.

ثانيًا - عضوية مصر في تكتل البريكس

سيتناول هذا الجزء أهم الاتفاقات الدولية التي عقدتها مصر، والانضمام للتكتل، وعلاقتها التجارية بالتكتل وأعضاؤه.

1- الاتفاقات التجارية الدولية بين مصر ودول العالم منذ نهاية التسعينات

هدفت مصر من توقيع العديد من الاتفاقات التجارية الدولية توسيع دائرة الصادرات المصرية وأهم هذه الاتفاقات:

أ- **الشراكة بين مصر والاتحاد الأوربي:** تم التوقيع عام 2001 ودخلت حيز التنفيذ عام 2004. وترتب عليها تحرير التجارة بين مصر ودول عديدة مثل كرواتيا؛ مالطا، والمملكة المتحدة، والنمسا، والمجر، وهولندا، وغيرها. وتُقدر قيمة الصادرات بحوالي 7,6 مليار دولار، إجمالي الواردات 18,6مليار دولار، وإجمالي العجز التجاري 11 مليار دولار. وتم تجديد سريان الاتفاق حتى 2027 وفقاً للوثيقة الصادرة في لوكسمبورج في 19 يونيو 2022 (الهيئة العامة للاستعلامات، 2022).

ب- **مصر ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA):** تم الاتفاق عام 1998. وتُقدر إجمالي صادرات الاتفاقية بحوالي 9,5 مليار دولار، وإجمالي الواردات 9,6 مليار دولار (هيئة تنمية الصادرات www.expoegypt.gov.eg).

ج- **اتفاقية السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا):** تم التوقيع في 29/6/1998، وتم البدء في تطبيق الإعفاءات الجمركية على الواردات من باقي الدول الأعضاء في 1999/12/17 وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل للسلع التي يصاحبها شهادة المنشأ معتمدة من الجهات المعنية بكل دولة. وقعت 9 دول من الدول الأعضاء في الكوميسا بتاريخ 2000/10/31 على اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة بينها هي: (مصر، وكينيا، والسودان، وموريشيوس، وزامبيا، وزيمبابوي، وجيبوتي، وملاوي، ومدغشقر) وتمنح تلك الدول إعفاء تام من الرسوم الجمركية المقررة على الواردات المتبادلة بينها شريطة أن تكون تلك المنتجات مصحوبة بشهادة منشأ الكوميسا (اتفاقية الكوميسا /www.expoegypt.gov.eg).

د- **اتفاقية الميركسور:** هي اتفاقية تجارة حرة بين دول تكتل الميركسور (الأرجنتين، والبرازيل، وباراجواي، وأوروجواي) من ناحية و(مصر) من ناحية أخرى. بدأت المفاوضات عام 2004، وخرج إلى حيز التنفيذ في سبتمبر 2017. لتعزيز تنمية التجارة الدولية المتبادلة بين دول الاتفاقية. وتحقيق التوسع التجاري وإقامة منطقة تجارة حرة وفقاً للضوابط (الهيئة العامة للاستعلامات، 2021).

2- **انضمام مصر للبريكس**

بدأت مفاوضات عضوية مصر في البريكس عام 2009، إلا أنها توقفت بسبب التغييرات الواسعة التي شهدتها مصر نتيجة لموجات الربيع العربي وثورة يناير 2011. وتم إنشاء مجموعة البريكس بلس1 في عام 2017، وأتاح ذلك الفرصة للتواجد المصري في التكتل. وشاركت مصر اجتماعات قادة البريكس أعوام 2017 و2022 و2023 (Bonesh, 2023).

وتقدمت مصر في يوليو 2023 بطلب رسمي للانضمام إلى البريكس، وتم إعلان الانضمام رسميًا في 24 أغسطس 2023، أثناء انعقاد القمة رقم 15 في «جوهانسبرج» (ويتم تفعيل القرار بدءاً من يناير 2024). وبذلك أصبحت مصر عضوًا رابعًا جديدًا في البنك ضمن التوسعة الأولى لانتشار البنك عالميًا (الهيئة العامة للاستعلامات www.sis.gov.eg/، Nov, 2023).

وتحظى مصر بعلاقات اقتصادية جيدة مع تكتل البريكس، من حيث التبادل التجاري والاستثمارات. ويتضح ذلك مما يلي:

التبادل التجاري والاستثمارات بين مصر ودول البريكس

تحظى دول البريكس بعلاقات اقتصادية كبيرة مع مصر، وسجلت القيمة الإجمالية للتجارة بين مصر والبريكس 31,2 مليار دولار عام 2022، مقارنةً بـ 28,3 مليار دولار في عام 2021، بمعدل نمو تخطى 10%. وبذلك تستحوذ دول البريكس على 21% من حجم التجارة الخارجية الإجمالية المصرية عام 2022. وبلغت قيمة الصادرات إلى دول البريكس 4,9 مليار دولار عام 2022، بينما بلغت الواردات 26,4 مليار دولار في نفس العام، بمعدل نمو 5,3% و11,5% للصادرات والواردات على الترتيب (الهيئة العامة للاستعلامات www.sis.gov.eg/، Nov, 2023). وشهدت تدفقات الاستثمارات لدول البريكس نحو السوق المصرية نمواً ملحوظاً خلال الفترة السابقة، بلغت قيمتها حوالي 891,2 مليون دولار خلال العام المالي 2022، مقارنة بـ 610,9 مليون دولار عام 2021، بمعدل نمو 45,90% (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 3202) https://www.capmas.gov.eg. وسجّلت قيمة تحويلات المصريين العاملين بدول البريكس إلى مصر حوالي 84,7 مليون دولار في 2022 مقارنةً ب 41,8 مليون دولار عام 2021، محققةً نموًا بلغ 102,5%، بينما بلغت قيمة تحويلات العاملين في مصر (الأجانب) المنتمين لدول البريكس حوالي 49,7 مليون دولار في 2022 مقارنةً بـ 54,5 مليون دولار في 2021 بنسبة انخفاض 8,7% تقريبًا (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، https://www.capmas.gov.eg/). ويستعرض الجزء التالي حركة التبادل التجاري والاستثمارات بين مصر ودول البريكس، كلٍ على حدى.

أ- **الصين**

تُعتبر مصر من أوائل الدول التي اعترفت بجمهورية الصين عام 1956. وازداد التعاون الاقتصادي بين البلدين بعد توقيع شراكة استراتيجية شاملة في ديسمبر 2014. وتتوافق مبادرة الحزام والطريق الصينية مع خطة التنمية الوطنية المصرية لعام 2030. وقامت الصين ومصر بتعميق علاقاتهما التجارية بعقد اتفاقيات التبادل ومقايضة العملة المحلية والمساعدات من المؤسسات الصينية (Interesse, 2022).

وارتفعت قيمة التبادل التجاري بين مصر والصين لتصل إلى 16,2 مليار دولار خلال عام 2022 مقابل 15,9 مليار دولار خلال عام 2021، بمعدل نمو قدره 2,2%.. حيث سجلت قيمة الصادرات والواردات 8,1 مليار دولار و14,4مليار دولار على الترتيب خلال عام 2022، مقارنةً بـ 1,5 مليار دولار و 14,4 مليار دولار عام2021. وأهم الصادرات البترول المكرر والبترول الخام وبقايا النشا والرخام والمرمر والقطن الخام،وتمثلت الواردات في الهواتف، والخيوط الاصطناعية والمنسوجات، وشاشات العرض المسطحة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2023). وتأتى الصين في مقدمة دول البريكس من حيث حجم الاستثمارات في السوق المصري (وتحتل المرتبة رقم 21 للدول الأجنبية المستثمرة في مصر 2022)، وسجّلت قيمتها 369,4 مليون دولار عام 2022، وبلغ عدد الشركات المؤسسة المسجّلة لدى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة لدولة الصين حوالي 1345 شركة، وتساهم هذه الشركات في رأس المال المُصدر بمبلغ 53,7 مليون دولار. والتوزيع القطاعي لتلك الشركات هو 702 في القطاع الصناعي ؛432 في القطاع الخدمي؛ 70 في القطاع الإنشائي؛ 79 بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتعمل أيضا 47 شركة في القطاع الزراعي و15شركة بقطاع السياحة. وتوفر تلك الشركات مجتمعة حوالي 27392 فرصة عمل (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2023).

ب- البرازيل

تُعد مصر أحد الشركاء التجاريين الرئيسيين للبرازيل في أفريقيا وشريكها التجاري الرائد بين الدول العربية. والبرازيل كذلك أكبر شريك تجاري لمصر في أمريكا اللاتينية، حيث تتمتع بفرص استثمارية متميزة معها. ويمكن لمصر الحصول على نحو 4000 إعفاء من التعريفات الجمركية من خلال الاتفاقيات التجارية (Bonesh, 2023).

وبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 2,6 مليار دولار في 2022، وسجلت الصادرات والواردات 650 مليون دولار، 3,6 مليار دولار على الترتيب في نفس العام. والصادرات هي الأسمدة والملح والكبريت والأسمنت والزجاج والأواني الزجاجية والخضروات والفواكه. وأهم الواردات الحبوب واللحوم والحلويات السكرية ولب الخشب والنفايات والبذور الزيتية والحبوب والبذور والفواكه. وبلغت استثمارات البرازيل في مصر حوالي 45 مليون دولار، وتعمل 9 شركات في القطاع الصناعي، 11 شركة في القطاع الخدمي، و4 شركات في القطاع الإنشائي، و4 شركات بقطاع السياحة، وتساهم تلك الشركات بحوالي 798 فرصة عمل (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، https://www.capmas.gov.eg/).

ج- الهند

تُعد مصر أحد أهم الشركاء التجاريين للهند في أفريقيا، وهي خامس أكبر شريك تجاري لمصر عام 2022. (Bhardwaj, 2022). وقيمة التبادل التجاري بينهما 6 مليار دولار عام 2022 مقارنةً ب 5,3 مليار دولار عام 2021 بمعدل نمو 13,7%.وقيمة الصادرات والواردات 1,9 مليار دولار و 4,1 مليار دولار على الترتيب عام 2022، مقارنةً بـ 2 مليار دولار و 3,2 مليار دولار عام 2021. وأهم الصادرات الوقود والزيوت المعدنية، وأسمدة، ومنتجات كيماوية غير عضوية. وأهم الواردات اللحوم، والحديد والصلب، والأرز. وتأتي الهند في المرتبة الثانية لدول البريكس من حيث حجم الاستثمارات في السوق المصري، وبلغت حوالي 3,2 مليار دولار في 2022. وعدد الشركات المؤسسة 462 شركة، وتساهم في رأس المال المصدر بـ 751,64مليون دولار. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،https://www.capmas.gov.eg/).

د- روسيا

تشكل اتفاقية التعاون الاستراتيجي لعام 2018 العلاقة السياسية والاقتصادية بين البلدين، ويوجد العديد من مجالات التعاون التجاري مثل استخراج النفط والغاز وإنشاء المناطق الصناعية والاستثمار، ويجري العمل على اتفاقية التجارة الحرة بين مصر والاتحاد الاقتصادي الأوراسي (EAEU). ويضم أرمينيا وبيلاروسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وروسيا. ومن مجالات التعاون المستهدفة محطات الطاقة النووية؛ سلاسل الإنتاج؛ وإمدادات الحبوب والأسمدة التقليدية (Du-hamel, 2022). وسجلت قيمة التبادل التجاري بين مصر وروسيا 4,7 مليار دولار خلال عام 2022 مقابل 4,1 مليار دولار عام 2021، بمعدل نمو 16,2% تقريباً. وبلغت قيمة الصادرات والواردات 595,2 مليون دولار و4,1 مليار دولار على الترتيب في 2022، مقارنةً بـ 489,6 مليون دولار و 3,6 مليار دولار على الترتيب في 2021. وأهم صادرات مصر الفواكه والخضروات والبلاستيك والصابون والملح، أما الواردات الحديد والصلب والنحاس والخشب والوقود المعدني. وسجلت الاستثمارات الروسية في مصر 34,5 مليون دولار في 2022، مقارنةً ب 14,1 مليون دولار خلال 2021، بنسبة ارتفاع قدرها 145,2%.

ويبلغ عدد الشركات الروسية المؤسسة في مصر 423 شركة، وتساهم في رأس المال المصدر 124,97 مليون دولار تقريبًا. ويأتي ترتيب روسيا في المرتبة رقم 47 بين الدول المستثمرة في مصر. وتعمل 38 شركة في القطاع الصناعي، و151 شركة في القطاع الخدمي، و79 شركة في القطاع الإنشائي، و33 شركة بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، و17 شركة في القطاع الزراعي، و101 شركة بقطاع السياحة، و4 شركات بالقطاع التمويلي. وتوفر جميعها حوالي 4361 فرصة عمل (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء https://www.capmas.gov.eg/، 2023).

هـ- **جنوب أفريقيا**

تم إحراز تقدم كبير في التعاون الثنائي والسياسي والاقتصادي بين مصر وجنوب أفريقيا، من خلال الآليات الثنائية بما في ذلك اللجنة الثنائية المشتركة، وذلك بعد التطبيع الدبلوماسي الكامل للعلاقات بين البلدين عام 1994. علاوة على عقد لجنة مشتركة بين مصر وجنوب أفريقيا، وتفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة الثلاثية (TFTA)، وكذلك تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA)، وتوسيع التعاون في مجالات مختلفة مثل الطاقة والتعدين والبتروكيماويات والبنية التحتية، ومشروع «القاهرة- طريق كيب تاون السريع» (Bonesh, 2023). إلا أن حجم التبادل التجاري بين البلدين لا زال محدودًا، حيث سجل 230 مليون دولار في 2022، وبلغت قيمة الصادرات والواردات 154 مليون دولار و133مليون دولار على الترتيب. مقارنةً ب142 مليون دولار و120 مليون دولار على الترتيب في 2021. وأهم صادرات مصر الفازلين والسكر والصابون والكربونات، بينما الواردات هي شاحنات التوصيل، والسبائك الحديدية، ولحوم الأبقار المجمدة، وقوالب الفحم. **وسجلت قيمة استثماراتها في مصر 220,3** مليون دولار في 2022، ويبلغ عدد الشركات المؤسسة في مصر 60 شركة وتساهم في رأس المال المصدر ب 292,16 مليون دولار تقريباً، وتحتل دولة جنوب إفريقيا المرتبة رقم 64 بين الدول المستثمرة في مصر. وتعمل 5 في القطاع الصناعي، و34 بالقطاع الخدمي، وشركة واحدة في القطاع الإنشائي، و11 بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، و6 في القطاع الزراعي، و3 بقطاع السياحة، وتوفر 1723 فرصة عمل تقريبًا (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2023).

وبذلك يمكننا القول أن البريكس يمثل تكتلاً اقتصاديًا سياسيًا، يسعى لتحقيق تعدد القطبية الدولية والتحرر من سيطرة الهيمنة الأمريكية والغربية على العلاقات الدولية سياسيًا واقتصاديًا.

رؤية مستقبلية لانعكاسات انضمام مصر للبريكس (الفرص–التحديات)

تناولت الأجزاء السابقة للدراسة تكتل البريكس من حيث نشأته وأهدافه ودوره في الاقتصاد العالمي، وكذلك انضمام مصر وأهم العلاقات الاقتصادية مع أعضاؤه. وفي هذا الإطار يسعى الجزء التالي لاستشراف رؤية مستقبلية لانعكاسات هذا الانضمام، وتحديد أهم الفرص والتحديات في ضوء تجربتي البرازيل وجنوب أفريقيا والدروس المستفادة منهما - باعتبارهما دولتان سبقتا مصر في هذا الانضمام.

أولاً - تجربتي البرازيل وجنوب أفريقيا في الانضمام للبريكس:

أ- **البرازيل:** تقع البرازيل في قارة أمريكا الجنوبية، وتبلغ مساحتها حوالي 8,514,877 كم2، والتي تعادل نصف مساحة قارة أمريكا اللاتينية تقريبًا ويسجل عدد سكانها حوالي 215,313,498 مليون نسمة في 2022 (World Bank Indicators, WDI).

تم اختيار البرازيل باعتبارها من الدول الأربعة المؤسسة للتكتل، عانت من مشكلات اقتصادية وتحديات اجتماعية داخلية - حيث كان يُنظر إليها على أنها كارثة اقتصادية قبل عشر سنوات - مثل غالبية البلدان النامية، استطاعت التغلب عليها لتصبح من أكبر القوى الناشئة والصاعدة حالياً.

انضمام البرازيل للبريكس

سعت الحكومات المتتالية في البرازيل إلى مناهضة الهيمنة الغربية واتخاذ المواقف المستقلة على مستوى السياسة الدولية. لذلك دعت إلى النزعة الإقليمية ليس باعتبارها هدفاً في حد ذاتها، بل كأداة لممارسة النفوذ العالمي، وتحقيق التوازن الناعم مع الولايات المتحدة (Stuenkel, 2012).

وفي هذا الإطار سعت البرازيل إلى تحقيق أهدافًا عديدة من انضمامها للبريكس منها الاستقلال عن الولايات المتحدة ومنع المواجهة المباشرة معها، وتحقيق أهدافها التنموية خصوصاً مع تمتعها بالعلاقات الثنائية والثلاثية والمتعددة الأطراف مع دول البريكس، التي كانت ولا تزال مفيدة لها سياسيًا واقتصاديًا (Vasiliev et al., https://www.bing.com/search?q). وأهم مظاهر هذه العلاقات التعاون الثنائي أو متعدد الأطراف بين البرازيل وهذه الدول مثل IBSA Dialogue Forum «منتدى الحوار الذي يضم البرازيل والهند وجنوب أفريقيا»؛ وBASIC «الدول الأساسية» - هي كتلة من أربع دول صناعية كبيرة حديثة هي (البرازيل وجنوب إفريقيا والهند والصين) - تم تشكيلها بموجب اتفاقية في 28 نوفمبر 2009؛ (G4) وهى دول مجموعة الأربع- وتضم البرازيل وألمانيا والهند واليابان- وتدعم بعضها البعض للحصول على مقاعد دائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وأيضا (G 20) مجموعة العشرين وهي منتدى حكومي دولي. ويتكون من الأرجنتين، وأستراليا، والصين، وفرنسا، والبرازيل، والمملكة المتحدة، وألمانيا، والهند، واليابان، والمكسيك، وجنوب أفريقيا، وروسيا، والمملكة العربية السعودية، وتركيا، وكوريا الجنوبية، وكندا، وإندونيسيا، والولايات المتحدة، وإيطاليا، مع مشاركة كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي. لمعالجة القضايا الرئيسية المتعلقة بالاقتصاد العالمي، مثل الاستقرار المالي الدولي، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتنمية المستدامة.(Vasiliev et al., https://www.bing.com/search?q).

مزايا البرازيل من البريكس:

- استطاعت البرازيل تعزيز علاقتها الثنائية مع الهند من خلال عضوية البريكس، وتم التوقيع على ثلاث اتفاقيات ثنائية عبارة عن مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال البيئة، واتفاق بشأن الفضاء لتنفيذ ترتيبات تأسيس محطة أرضية برازيلية لمعالجة البيانات من الأقمار الصناعية الهندية للاستشعار عن بعد(IRS)، كما شهدت علاقات التبادل التجاري نمواً ملحوظاً بين البلدين حيث أصبحت الهند سابع أهم مُصدر إلى البرازيل وثامن أهم مستورد منها (Zwane, 2020).
- أُتيحت للاقتصاديين البرازيليين من خلال بنك تنمية البريكس الفرصة للتعامل بشكل مباشر مع المتخصصين الصينيين وتزويدهم بالمعرفة (Stuenkel, 2014). وأصبحت الشريك الرئيسي للهند والصين وجنوب أفريقيا في أمريكا الجنوبية.
- تمكنت البرازيل من تحقيق مصالح اقتصادية كبيرة في أفريقيا خلال تعزيز التعاون مع دولة جنوب أفريقيا، وتعدى حجم التبادل التجاري بين البلدين أكثر من 16 مليار دولار عام 2022 (AfricanDevelopmentBankGroup,2023). مع التركيز بشكل أساسي على الاستثمار في دول عديدة في مجالات الزراعة والنفط والتعدين (Stuenkel, 2014).
- ساعد إنشاء المكتب الإقليمي لبنك التنمية (بنك البريكس) في سان باولو بالبرازيل عام 2019، على تعزيز القدرة التمويلية للبرازيل في إدارة وإنشاء المشروعات التنموية داخل البرازيل ودول أمريكا اللاتينية (Kubayi, 2022).

التحديات التي تواجه البرازيل من البريكس

رغم مجموعة المزايا التي تحصدها البرازيل من عضوية البريكس، إلا أنها تواجه مجموعة تحديات مثل ضرورة توجيه الجهود لتطوير الإنتاج وزيادة مستوى الكفاءة والقدرة التنافسية، تطوير القطاع المالي، حتى تتمكن من خلق دور متنامي في التكتل والاستفادة القصوى من هذا التعاون (Stuenkel, 2014).

ب- **جنوب أفريقيا:** تقع جنوب أفريقيا في جنوب القارة الإفريقية، وتبلغ مساحتها حوالي1,331,000 كم2. ويصل عدد سكانها إلى 59,893,885 مليون نسمة في 2022 (World Bank, WDI)

تم اختيار تجربة جنوب أفريقيا لعدة اعتبارات منها أنها دولة نامية عانت من مشكلات عديدة كغالبية البلدان النامية، مثل فساد المسؤولين الحكوميين، والركود وضعف تقديم الخدمات، ووجود اقتصاد مزدوج وأعلى معدلات التفاوت وعدم المساواة في العالم (World Bank, 2016)، حيث طالبت أحزاب المعارضة مثل التحالف الديمقراطي (DA) والمقاتلون من أجل الحرية الاقتصادية (EFF) بعزل مسؤولين متورطين في قضايا فساد (Asuelime, 2018).

انضمام جنوب أفريقيا للبريكس

حرصت دول البريكس على دعوة جنوب أفريقيا للانضمام، كما سعت جنوب إفريقيا لهذا الانضمام أيضا– والذي تم رسمياً في ديسمبر عام 2010- لعدة أسباب هي (Besada et al., 2013):

- مكانة جنوب أفريقيا كعملاق اقتصادي يبلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي لها 25% من القارة الأفريقية بأكملها.
- تعتبر دولة جنوب أفريقيا بوابة إلى قاعدة المستهلكين الأفريقيين لكونها وسيطاً بين أفريقيا ودول البريكس، وممثلاً لمصالح البلدان الأفريقية النامية والمصالح المتعلقة بالتجارة وتخفيف الديون وتغير المناخ والاستثمارات.
- هدفت حكومة جنوب أفريقيا لتحقيق عدة أهداف من خلال الانضمام للبريكس مثل تعزيز وخلق فرص العمل ودعم الاقتصاد المحلي، إقامة شراكة مع الدول الأعضاء في البريكس (Asuelime, 2018):

مزايا (مكاسب) جنوب أفريقيا من البريكس

وأهم تلك المزايا والمكاسب هي:

- زيادة فرص جنوب أفريقيا للتوسع في التجارة الدولية، بسبب سهولة الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة والأسواق العالمية ووفورات الحجم في الإنتاج، وزيادة الصادرات والتوسع في مشروعات البنية التحتية المحلية (Besada et al., 2013).
- ازدهار السياحة في جنوب إفريقيا - حيث تُعد «ديربان» من العواصم السياحية الجاذبة.
- زيادة التجارة بين دول البريكس وجنوب أفريقيا، حيث شهد ميناء» ديربان» - وهو من أكبر الموانى وأكثرها ازدحامًا في أفريقيا – ارتفاع حجم السلع وحركة الموانئ، وارتفاع معدلات النمو في قطاع النقل وقطاع السياحة (Zwane, 2020).
- دعم وتمويل مشروعات التنمية والبنية التحتية في جنوب أفريقيا، فعلى سبيل المثال حصلت جنوب أفريقيا على عدة قروض من بنك البريكس لتمويل المشروعات(West, 2019).
- أصبحت جنوب أفريقيا قوة رائدة في تعزيز السلام والأمن والتنمية في القارة الأفريقية، لدورها الحيوي في حفظ السلام وحل النزاعات وإعادة إعمار القارة بعد الصراع (NEPAD)(Yong, 2012).
- تساهم جنوب أفريقيا في البريكس في تنمية أفريقيا خاصة من خلال العلاقات التجارية، ويتضح هذا جليًا في مشاركة الشركات الروسية في صفقات تعدين البلاتين الرئيسية في زيمبابوي ومحطات الطاقة النووية (Carmody, 2017).
- تتمتع أجندة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، بعلاقات قوية مع بنك التنمية الجديد للبريكس، وأنشأ البنك مركزًا إقليميًا أفريقيًا في جنوب أفريقيا، لمساعدة البلدان النامية الأفريقية بالأموال لتحقيق التنمية (West, 2019).
- حظيت جنوب أفريقيا بمزايا اجتماعية وثقافية نتيجة لعضويتها في البريكس، حيث يوفر التكتل للدول الأعضاء فرصة للتعلم واستيعاب ثقافات بعضهم البعض، ومنها ثقافة وعادات جنوب أفريقيا (Asuelime, 2018).

التحديات التي تواجه جنوب أفريقيا من البريكس

هناك عدة تحديات تواجه جنوب أفريقيا منها:

- دولة جنوب أفريقيا أصغر دولة في البريكس من حيث الاقتصاد والسكان، وبالتالي قد لا يكون لها أي تأثير حقيقي في التكتل،، وإدراجها كان مجرد تمثيل جغرافي (Asuelime, 2018).
- ترتبط عضوية جنوب أفريقيا في البريكس بالتقييم الاقتصادي لقوتها باعتبارها عملاق اقتصادي إفريقي، لكنها تواجه صعوبات في الحفاظ على هذا الوضع واستدامة النمو الاقتصادي بسبب تهديد نيجيريا لتلك المكانة (Carmody, 2017).
- على الصعيد الإقليمي، قد تواجه جنوب أفريقيا - بسبب عضويتها في البريكس- تعقيدات في علاقاتها بدول الجوار الإفريقي. لأن جيرانها قد يشعرون بالإهمال لأنها قد تعطي الأولوية لعضويتها في البريكس (Yong, 2012).

ثانيًا - رؤية استشرافية لعضوية مصر في البريكس (الفرص – التحديات)

تهدف الدراسة في هذا الجزء إلى صياغة رؤية استشرافية لمستقبل مصر مع البريكس.

الفرص، وأهمها:

- الاستفادة من خبرات الدول الأعضاء في البريكس في زيادة معدلات التصنيع والإنتاج، حيث تستطيع مصر تعزيز اتفاق التبادل التجاري مع 68 دولة ذات علاقات تعاون مع دول التكتل (Bonesh, 2023).
- تكوين نموذج اقتصادي جديد متعدد الأقطاب، ويأتي ذلك في إطار تكوين استراتيجية اقتصادية جديدة.
- الاستفادة من المجالات التي تدخل في أنشطة بنك البريكس المتعددة - وفي مقدمتها دعم التنمية المستدامة وخطة التنمية 2030 المصرية - وتعزيز التعاون والتكامل الإقليميين عبر الاستثمار في مجال البنية التحتية مثل الطاقة، والنقل، والمياه.
- إمكانية تنوع الخيارات للاقتصاد المصري، والتخفيف من تعرضه لأي شكل من أشكال الضغوط الاقتصادية. حيث تؤثر الدول الأعضاء في البريكس تأثيراً واضحاً على الاقتصاد العالمي نظراً لقدرتها الاقتصادية.
- التخفيف من حدة أزمة النقد الأجنبي وتقليل الفجوة التمويلية التي تعاني منها مصر، حيث تسعى دول البريكس إلى إنشاء عملة رقمية مشتركة وعملة احتياطية للتجارة العالمية، قد تكون مدعومة بالذهب (Hoffman, 2023).
- تسعى البريكس لاستخدام العملات المحلية في التبادل التجاري. ومتوقع أن توفر مصر أكثر من 25 مليار دولار من زيادة استخدام عملتها الخاصة عند الاستيراد من دول البريكس (Bonesh, 2023). حيث تستحوذ دول البريكس على 21% من حجم التجارة الخارجية الإجمالية المصرية عام 2022. وكذلك يبلغ العجز التجاري لمصر مع دول البريكس 58,9% من إجمالي العجز التجاري، بما يعادل 21,5 مليار دولار (كما سبق ذكره).
- تعزيز قدرة مصر ودعم تنميتها المستدامة ومعالجة قضايا السيولة بها من خلال عضويتها في بنك التنمية الجديد، حيث تتمتع دول البريكس باحتياطيات من النقد الأجنبي تُقدر بحوالي 4 تريليونات دولار أمريكي.
- من المحتمل أن يساعد انضمام مصر إلى البريكس على تعزيز دورها في أفريقيا من خلال الاتفاقيات التجارية فيما بينها، كما يمكن لمصر الاستفادة من الاتفاقيات التجارية مثل (ميركوسور)، (طوسون، نورهان، نوفمبر 2023).
- من المتوقع أن تتلقى مصر مزيدًا من الاستثمارات البينية، ووضع دول كالهند على خريطة الاستثمار المصرية.
- تأمين السلع الاستراتيجية المصرية، حيث تنتج دول البريكس حوالي ثلث إنتاج العالم من الحبوب، وأجرت مصر وروسيا والهند بالفعل سابقاً مناقشات تتعلق بتداول القمح والأرز بالجنيه المصري والروبل والروبية.
- وصول الصادرات والمنتجات المصرية إلى الأسواق الكبيرة والمتنامية لدول البريكس، حيث يمكن أن يفتح فرصًا جديدة للصادرات المصرية. والاستفادة من ميزاتها التنافسية في قطاعات مثل الزراعة والمنسوجات (Balbaa, 2023).
- وعلى الصعيد السياسي ومع انضمام إثيوبيا للبريكس رسمياً اعتباراً من يناير 2024، من المتوقع أن يتغير مجرى المفاوضات المصرية الإثيوبية بخصوص سد النهضة، وقد يضمن ذلك تحقيق المصالح المصرية.
- قد تحقق عضوية مصر في البريكس المشروع المصري الروسي الأفريقي، بإقامة منطقة لوجستية عالمية لتوصيل الحبوب الروسية إلى إفريقيا عبر مصر (الهيئة العامة للاستعلامات، 2021).

- التحديات، ومنها:

- يعاني الاقتصاد المصري مؤخرا من تداعيات وباء كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، حيث أثر سلبًا على العديد من المتغيرات مثل معدل النمو الاقتصادي، واحتياطي النقد الأجنبي، وارتفاع معدلات التضخم الذي سجل 36,5%، وانخفاض قيمة الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي، وارتفاع حجم الدين العام (من المتوقع أن يصل إلى 510 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2028)، علاوة على استقبال مصر مؤخرًا أكثر من 9 ملايين مهاجر ولاجئ (Bonesh, 2023).
- تحتاج مصر إلى خطة نقدية تهدف إلى تنويع الاحتياطي الأجنبي بسلة عملات دولية مختلفة مثل الروبل الروسي، حيث يتكون معظم الاحتياطي النقدي الأجنبي في مصر من الدولار، والقليل منه بالعملات الدولية الأخرى.

- يُحتم الانضمام إلى البريكس على الاقتصاد المصري ضرورة أن يكون قادرا على المنافسة والإنتاج والتصدير حتى لا يتعرض للمنافسة الحادة أو الإغراق من دول التكتل، وخاصة الصين التي تغزو منتجاتها غالبية أسواق الدول النامية ومنها مصر.
- يُثير وجود مصر في تكتل البريكس وبنك التنمية التابع لها المخاوف بشأن مزيد من القروض والديون الخارجية التي قد تلجأ لها مصر لمعالجة مشكلاتها الاقتصادية، والتي قد تضيف ثقل على الاقتصاد.

ويمكننا القول أن انضمام مصر إلى البريكس سيترتب عليه العديد من المكاسب اقتصاديًا وسياسيًا، خصوصًا على المدى الطويل، إلا أن ذلك يحتاج من الحكومة والمؤسسات المصرية بذل الجهود لمواجهة التحديات في هذا الخصوص. ومن المتوقع أيضا أن تستفيد دول البريكس من عضوية مصر، بسبب موقع مصر الجغرافي إلى جانب ما تمتلكه من مقومات، ويجعلها ذلك نافذةً للبريكس إلى قارة إفريقيا.

الخاتمة

ظهرت التكتلات الاقتصادية الدولية على الساحة الدولية بقوة ووضوح بعد انهيار المعسكر الشيوعي وسيطرة النظام الرأسمالي واقتصاد السوق على العلاقات الاقتصادية الدولية.

وظهرت العديد من التكتلات الاقتصادية الدولية ومنها تكتل البريكس، الذي نشأ عام 2009. وأصبح قوة اقتصادية وسياسية أيضا، حيث سيطر على حوالي 31,5% من الاقتصاد العالمي، و 17% من التجارة العالمية. كما أرسي مبدأ التعددية القطبية في العلاقات الدولية، وهدف إلى تخفيف هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية على مسار العلاقات الدولية اقتصاديًا وسياسيًا. وسعى كذلك إلى التوسع وضم المزيد من الدول الأعضاء للتكتل، وفي هذا الإطار انضمت مصر وخمسة دول أخرى لتصبح دولاً كاملة العضوية من يناير 2024. وتبلور هدف الدراسة وهو دراسة وتحليل انعكاسات انضمام مصر لتكتل البريكس على الاقتصاد المصري ومتغيراته المختلفة.

أهم النتائج والتوصيات:

أولاً- النتائج

1- ظهرت فكرة العلاقات الدولية والتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين الدول لأول مرة في التاريخ الاقتصادي.
2- سادت أفكار الكلاسيك والكلاسيكيين الجدد في العلاقات الدولية في القرنين الثامن والتاسع عشر.
3- ظهر قانون «فاينر» أو نظرية الاتحاد الجمركي، للاقتصادي «جاكوب فاينر» عام 1950. وأوضحت أن اكتساب المزايا ناتج عن أثرين متضادين هما خلق التجارة وتحويل التجارة.
4- أوضح الاقتصادي «بيلا بالاسا» أن نظريات التكامل الاقتصادي التي تناولت الاتحاد الجمركي ركزت على الدول الصناعية بشكل كبير، وأعقب ذلك إجراء العديد من التطورات على النظرية التقليدية للتكامل الاقتصادي.
5- تتعدد وتختلف أشكال التعاون الاقتصادي وفقاً لدرجة الاندماج وطبيعة الأهداف ونطاق الاختصاصات.
6- تحظى دول مجموعة البريكس بعلاقات اقتصادية كبيرة مع مصر، وسجلت القيمة الإجمالية للتجارة بين مصر والبريكس 31,2 مليار دولار في عام 2022، مقارنةً بـ 28,3 مليار دولار في عام 2021.
7- يوجد العديد من الفرص المحتملة أمام الاقتصاد المصري نتيجة لعضويته في البريكس مثل إمكانية الاستفادة من خبرات الدول الأعضاء في زيادة معدلات التصنيع والإنتاج؛ تكوين استراتيجية اقتصادية جديدة متعددة الأقطاب.
8- تواجه مصر عدة تحديات مثل انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ؛ ارتفاع معدلات التضخم

ثانيًا - التوصيات

هناك عدة توصيات في هذا الشأن هي:

1- أهمية وضع مصر خطة نقدية تهدف إلى تنويع الاحتياطي الأجنبي بسلة عملات دولية مختلفة.
2- ضرورة العمل ووضع الخطط لزيادة قدرة المنتجات المصرية على المنافسة، ودعم والإنتاج والتصدير.
3- بذل الجهود لإقامة المنطقة اللوجستية العالمية لتوصيل الحبوب الروسية إلى إفريقيا عبر مصر.
4- يجب عدم الإفراط والتحفظ الشديد في لجوء مصر للاقتراض، خصوصًا من بنك البريكس.

المراجع

أولاً- مراجع باللغة العربية:

- المنتدى البرازيلي الأفريقي لعام 2023، (3 نوفمبر 2023) ***مجموعة البنك الأفريقي للتنمية تدعو إلى زيادة الاستثمار البرازيلي في البنية التحتية والخدمات اللوجستية***. African Development Bank Group:AfDB , https://www.afdb.org/
- الهيئة العامة للاستعلامات. (بدون تاريخ). ***مصروتجمع بريكس***. www.sis.gov.eg/ تاريخ الدخول نوفمبر 2023
- الهيئة العامة للاستعلامات، (2021). ***اتفاقية التجارة الحرة بين مصر ودول الميركوسور***. https://us.sis.gov.eg/Stor.
- الهيئة العامة للاستعلامات، (2021). ***تحويل مصر إلى منطقة لوجستية عالمية متطورة لتسهيل حركة التجارة***. https://www.sis.gov.eg/.
- الهيئة العامة للاستعلامات، (2022). ***اجتماع مجلس الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبي*** .https://us.sis gov.eg/Stor
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (بلا تاريخ). ***التجارة الخارجية***. https://www.capmas.gov.eg/ تاريخ الدخول نوفمبر 2023
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (سبتمبر 2023). ***نشرة التبادل التجاري بين مصروأهم دول شرق آسيا*** 2022. https://www.capmas.gov.eg/.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (2023). ***النشرة السنوية للإحصاءات والمؤشرات المالية 2022/2021***. https://www.capmas.gov.eg/
- رئاسة الجمهورية، جمهورية مصر العربية، (بلا تاريخ). ***رؤية مصر 2030***. www.presidency.eg. تاريخ الدخول نوفمبر 2023
- طوسون، نورهان. (نوفمبر 2023). في تعزيز النمو الاقتصادي.. انضمام مصر إلى «البريكس» نموذجًا. ***مجلة السياسة الدولية***. https://www.siyassa.org.eg/
- عوض الله، زينب حسين. (1999). ***الاقتصاد الدولي: نظرة على بعض القضايا الاقتصادية المعاصرة***. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- هيئة تنمية الصادرات. (بلا تاريخ).***اتفاقية الكوميسا***، جمهورية مصر العربية، وزارة التجارة والصناعة، هيئة تنمية الصادرات/www.expoegypt.gov.eg. تاريخ الدخول نوفمبر 2023
- هيئة تنمية الصادرات (بلا تاريخ). ***منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى***. جمهورية مصر العربية، وزارة التجارة والصناعة، هيئة تنمية الصادرات/www.expoegypt.gov.eg. تاريخ الدخول نوفمبر 2023

ثانيًا - مراجع باللغة الإنجليزية:

- Aboobackerk, A. (2016). The Results of BRICS Summit. ***Katheon***, katehon.com/en/article/.
- Andic, F. et al. (1972). A Theory of Economic Integration for Developing Countries. ***The Economic Journal***, Volume 82, Issue 327, pp. 1086-1088.
- Andrei,L.C.(2012). The Economic Integration: ***Theoretical and Applied Economics*** ,Volume XIX, No. 10 (575), pp. 55-70.
- Angelo, C. Gomes et al. (2018). ***Third BRICS Summit***. Meduim, medium.com/@ged.brics.
- ASPIRE IAS. (2021). ***Contingent Reserve Arrangement (CRA)*** â€" BRICS. ASPIRE IAS, www.aspireias.com/upsc-study.
- Balassa, B. (1962). ***The Theory of Ecnomic Integration***. Printed in Great Botam by Otfsel lttho ac Taylor Garnett Evans & Co Ltd. Watford, Herts.

- Balassa, B. (1965). ***Trade Liberalisation and "Revealed" Comparative Advantage***. The Manchester School, Volume 33, Issue2, p. 99-123.
- Balassa, B. (1974). ***Types of Economic Integration***. Staff Working Paper; No. SWP 185 Washington, D.C.: World Bank Group.http://documents.worldbank.org/
- Balbaa, M. Eid. (2023). ***Assessing the Economic Implications of Egypt's Potential Mempership in BRICS:Opportunities, Challenges, and Prospects***. Tashkent State University of Economics,https://doi.org/10.36713/epra13527.
- Besada, H. et al. (2013). ***South Africa in the BRICS: Opportunities, Challenges and Prospects***. Africa Institute of South Africa, 42 (4): 1.
- Bhardwaj, N. (Sep.2022). ***India-Egypt Bilateral Trade and Investment Profile***. India Briefing.
- Bonesh, Ramezani F. (2023). ***Egypt's Pending Membership of BRICS: An Overview***. Silk Road Briefing, https://www.silkroadbriefing.com/.
- BRICS Information Centre. (2015). ***VII BRICS Summit: 2015 Ufa Declaration. BRICS Information Centre***, Toronto University.
- Business Apac Work. (2020). ***BRICS Summit***, The 12th ed. Event to be Conducted Virtually. Business Apac Work. https://www.businessapac.com/
- Carl, H. Fulda. (1971). Dam: The GA Dam: The GATT, Law and International E , Law and International Economic or Economic Organization. ***Michigan Law Review***, V. 69, Issue 4, https: //repository. law.umich.edu/cgi/, p. 783: 789.
- Carmody, P. (2017). The Geopolitics and Economics of BRICS' Resource and Market Access in Southern Africa: Aiding Development or Creating Dependency? ***Journal of Southern African Studies***, 43 (5), pp. 863-877.
- Chatterjee, M. et al. (2022). Twenty Years of BRICS: Political and Economic Transformations through the Lens of Land. ***Oxford Development Studies***, Vol. 50, pp. 2-13.
- Chauffour, Pierre, J. et al. (2011). ***Preferential Trade Agreement Policies for Development: A Handbook***. The World Bank.
- Chilangazi, E. et al. (2023). Emerging challenges in implementing the common market protocol for free movement of goods in the East African community. ***International Journal of Research in Business and Social Scince***. Vol. 12, No. 4.
- Cooper, B. F. & Massell. (1965, Oct.). Toward a General Theory of Customs Unions for Developing Countries. ***Journal of Political Economy***, No. S, The Unevirsity of Chicago Press, pp. 461- 476.
- Council on Foreign Relation. (2023). ***The BRICS Summit 2023: Seeking an Alternate World Order?*** Global Perspectives. Global Memo by ORF, SWP, SAIIA, SVOP, SIIS, RSIS, FGV, and CFR. Aug 31. https://www.cfr.org/councilofcouncils/global-memos/brics-summit-2023-seeking-alternate-world-order.
- Dabrowsk, M. (2019). ***The Economic and Monetary Union: Its Past, Present and Future***. European Parliament's Committee on Economic and Monetary Affairs. Policy Department for Economic, Scientific and Quality of Life Policies, European Parliament, European Union,
- Darnal, A. et al. (2023). The Future of Brics: Between Objectives and Challenges. **Stimson,** www. stimson.org.
- De Conti, B., et al. (2021). ***Brics, Brazil and Africa: Economic Potential and Challenges***. In the BRICS Order (pp. 65 - 90). International Political Economy**.**
- Devonshire,Ch., et al. (2023). I***ntra-BRICS Trade and Analysis 2023***. Silk Road Briefing.

- Duhamel, C. (2022). ***Egypt-Russia Trade and Investment Summary***, (YTD) Sep. Russia Briefing.
- Durokifa, A. et al. (2018). South Africa's Inclusion in BRICS: Challenges and Prospects for Development in Africa. ***International Journal of African***, 13 (1), pp. 27-41.
- Edward, D., et al. (2000). ***Trade Blocs, Trade Flows, and International Organization***, 54, 4, pp. 775-808.
- Edward, E. Leamer. (1995). ***Princeton Studies in International Finance***, Feb. No. 77, p. 1-60.
- European Union. (2018). ***An Introduction to the European Union's International Cooperation and Development policy***. European Commission, Directorate-General for International Cooperation and Development.
- Frankel, J. (1995). ***Regional Trade Blocs in the World Economic System***. The Institute for International Economics.
- Frans, B. (1992). The Creation of Regional Blocs in the World Economy. ***Intereconomics***, Vol. 27, ISSN 0020-5346, Verlag Weltarchiv, Hamburg, http://hdl.handle.net/10419, pp. 124-132.
- Gomes, B. (2018). ***2nd BRICs Summit***. Meduim, medium.com/@ged.brics/second.
- Government of India,. (2021). ***13th BRICS summit***. Ministry of External Affairs, Government of India.
- Government of India. (2012). ***4th BRICS Summit: Delhi Declaration***. Ministry of External Affairs, Government of India.
- Government of India. (2013). ***5th BRICS Summit: eThekwini Declaration and Action Plan***. Ministry of External Affairs, Government of India.
- Griffith-Jones, S. (2014). ***A Brics Development Bank: A Dream Coming True?***, World Bank, UNCTAD.
- Hagan, S. & Bredenkamp, H. (2018). ***A Framework for Currency Unions and IMF Lending***. IFM Blog. /www.imf.org/en/Blo.
- Hoffman, E. (2023). ***BRICS Kicks Off as Common Currency, De-dollarization Steal the Spotlight***. KITCO, https://www.kitco.com/.
- Infogalactic. (2014). ***6th BRICS summit. Infogalactic***, https://infogalactic.com/info/6th_BRICS_summit.
- ING. (2023). ***BRICS expansion and the dollar, would a larger bloc mean faster de-dollarisation?*** Think Ecnomic and Financial Analysis. ING, WWW.ing.com.
- Insighysias. (2019). ***RSTV: India's World: The BRICS Summit***. Insighysias, www.insightsonindia.com.
- Interesse, G. (2022). China-Egypt Bilateral Trade and Investment Prospects. ***China Briefing***, https://www.china-briefing.com/n.
- Keynes, J. M. (1933). ***National Self-sufficiency***. Originally Published 1933, https://jmaynardkeynes.ucc.ie/national-self-sufficiency.html.
- Kumar Upadhyay, N. (2023). BRICS Expansion and the Global South. ***Economic and Political Weekly***, 58 (37):5, September.
- Lipsey, R. G. (1960). The Theory of Customs Unions: A General Survey. ***The Economic Journal***, Vol. 70, No. 279, pp. 496-513.
- Lotayif, M. (2023). BRICS and Egypt Membership: A New Breakthrough for the Egyptian Economy. In: ***Introduction to Business Management***. Beni-Suef University, Egyp.
- Lucky, E. Asuelime. (2018). The Pros of South Africa's Membership of BRICS: A Re-appraisal, ***Journal of African Union Studies (JoAUS)***. Vol. 7, (Issue 1), 129-150.

- Marino, R. (2014). ***The Future BRICS: A Synergistic Economic Alliance or Business as Usual?***, Palagrave Macmillan.
- Mikatekiso, Nelson Kubayi, J. (2022). BRICS, Structural Power and the BRICS Bank as a Potentially Progressive Instrument for a Passive Revolution. The Political Economy of Intra-BRICS Cooperation: Challenges and Prospects. ***International Political Economy Series book series (IPES)***, pp 39-59, .
- Mikesell, R. F. (1965). ***The Theory of Common Markets as Applied to Regional Arrangements among Developing Countries in International Trade: Theory in a Developing World***. New York: St. Martin's Press.
- Nanwani, S.(2022). The New Development Bank and Strategic Partnerships, ***Global Policy Journal***, www.globalpolicyjournal.com
- O'Neill, J. (2001). ***Building Better Global Economic BRICs***. Goldman Sachs Global Economic Paper No. 66. Global Investment Research, Goldman Sachs. https://www.goldmansachs.com/
- Picinc, A. (2018). Aims & Objectives of Economic Integration. ***Bizfluent ,*** www.bing.com/search?q=foundations+o.
- Roy Chaudhury, D. (2018). India to Repeat Demand for Anti-terror Steps at BRICS. ***The Ecnomic Tinmes***, /economictimes.indiatimes.com.
- Shams, R. (2003). Regional Integration in Developing Countries: Some Lessons Based on Case Studies. ***Hwwa Discussion Paper***, N. 251, https://ssrn.com/abstract=475781.
- Siddiqui, K. (2018). David Ricardo's Comparative Advantage and Developing Countries: Myth and Reality. ***International Critical Thought,*** Vol. 8, Issue 3., pp. 426-452. Sep. 6
- Silk Road Briefing. (2023). ***Intra BRICS Trade Now 37% of Global Total***. Silk Road Briefing, https://www.bing.com/search?q, Nov 05, 2023.
- Singh, S. P. & Dube, M. (2013). ***BRICs and the World Order: The Beginner's Guide***. Centre for International Trade, Economics and Environment and South African Institute of International Affairs.
- Stuenkel, O. (2012). ***Can the BRICS Co-operate in the G-20? A View from Brazil***. South Africa. **South African Institute of International Affairs**,123-124.
- Stuenkel, O. (2014). ***Why Brazil Benefits from BRICS Membership***. https://www.oliverstuenkel.com/.
- Stuenkel, O. (2018). ***The 10th BRICS Summit in Johannesburg: An Analysis***. www.oliverstuenkel.com/2018/07/29/johannesburg.
- Telesur. (2023). ***South Africa Confirms 23 Countries Want to Join BRICS Group***. Telesur, https://www.telesurenglish.net/news/South, 7 August.
- Ursu, S. (2022). ***Results of the 14th Annual BRICS Summit***.
- Vasiliev, S. et al. (https://www.bing.com/search?q). ***Why Do Brazil, Russia, India, and China Need BRICS?*** Acces , Nov.2023.
- Villarreal, M. Angeles et al. (2017). ***The North American Free Trade Agreement***, (NAFTA). Congressional Research Service.
- Viner, J. (1950). ***The Customs Union Issue. Carnegie Endowment for International Peace***, New York. May/June
- West, E. (2019). ***BRICS Bank Throws Eskom $180m Lifeline***. Business Report.
- World Bank. ((2016). ***South Africa's Review***. World Bank, Available at http://www.worldbank.org/en/country/southafrica/overview.

- World Bank Indicators, WDI (n.d.). ***Population, Total-European Union***. https://data.worldbank.org/indicato.
- World Bank Indicators, WDI. (n.d.). ***Population, Total - Brazil***. https://data.worldbank.org/.
- World Bank Indicators, WDI. (n.d.). ***Population, Total - South Africa***. https://data.worldbank.org/indicator.
- Yog, W. (2012). ***South Africa's Role in the BRICS and the G-20: China's View***. South African Institute of International Affairs, SAIIA Occasional Paper No. 127.
- Zhou, Ch. & Su, Y. (2021). Trade Effect of the Free Trade Zone. **International Business Research**; Vol. 14, No. 1.
- Zwane,V.(2020).***A Comparative Analysis of the Membership of Brazil and South Africa to BRICS***. North-West University, https://repository.nwu.ac.za/.

The Repercussions of Egypt's Accession to Economic Blocs on the Egyptian Economy: BRICS as a Model

Dr. Marwa Salah El-Din Fahmy Mahmoud
Associate Professor of Economics
Sadat Academy for Administrative Sciences
Arab Republic of Egypt
fahmy.m.1982@gmail.com

ABSTRACT

Over the past decades, the international arena has witnessed fundamental political and economic changes, and the most important features of these changes are the emergence of international economic blocs on the scene with strength and clarity. This followed the collapse of the communist bloc and the dominance of the capitalist system and the market economy over international economic relations.

In this context, the BRICS bloc emerged and became one of the most prominent blocs with global economic and political power. It controlled about 31.5% of the global economy, and 17% of global trade.

BRICS also established the principle of multipolarity in international relations and sought to reduce the dominance of the United States of America and Western countries over the course of international relations economically and politically. It is expected that the prominent position of the BRICS will become clearer after the expansion and inclusion of more member states in the bloc, bringing the number of its members to eleven members starting in January 2024.

In addition to the BRICS' tendencies towards further expansion during the coming periods of time. It is expected that the Egyptian economy will reap many economic opportunities and benefits because of joining this bloc, as well as facing some challenges that must be taken into consideration and overcome.

Keywords: *Economic Blocs, BRICS, Egypt, Brazil , South Africa.*